FIDES FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES & SOCIAUX

المرصد الوطني للشباب
Observatoire National de La Jeunesse

المنتدى التونسي للعلوم الإجتماعية
Social Science Forum

المدرسة في عيون الأولياء

دراسة مسحيّة لمواقف الأسر من واقع المنظومة التربوية

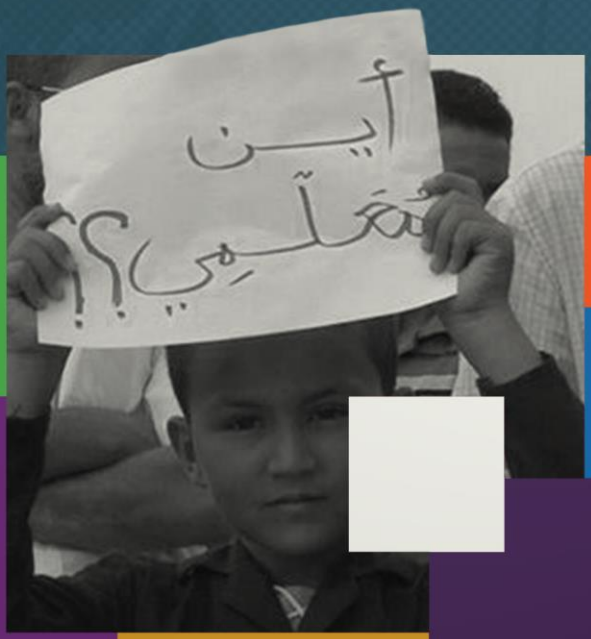

تونس 2015

نتائج أوليّة للإعلام

المدرسة
في عيون الأولياء

دراسة مسحيّة لمواقف الأسر من واقع المنظومة التربوية

تونس 2015

المحتوى

مقدمة

أهداف الدراسة والمنهجية المعتمدة **7**

الاستماع الى مجتمع الأسر ومدركات الأولياء *7*

تحديد موضوعي لتمثيلية المجتمع المبحوث *8*

أولا: ظرفية العودة المدرسية وتداعياتها لدى الاسر **12**

الانطباعات الحاصلة بخصوص ظروف العودة في التعليم الابتدائي: *13*

الانطباعات الحاصلة بخصوص ظروف العودة في المستويين الاعدادي والثانوي: *14*

ثانيا: تفاعلات الحوار حول اصلاح المنظومة **16**

دوافع المشاركة أو عدم المشاركة في الحوار: *17*

المبررات الذاتية: 17

المبررات الذاتية – الموضوعية: 18

المبررات التي يطغى عليها العامل الموضوعي واللوجستي: 18

الإضرابات و قرارت الاقتطاع والموقف من المطالب المهنية: *19*

الموقف من قرار الاضراب ومقاطعة الامتحانات: 20

الموقف من رد فعل سلطة الاشراف: 21

الموقف من إدارة سلطة الاشراف للازمة مع نقابات التعليم من خلال اللجوء الى " النجاح الآلي": 21

ثالثا: الانفاق الأسري على التعليم **22**

الأدوات المدرسية: *23*

الدروس الخصوصية: *23*

الأنشطة خارج المؤسسة التعليمية: *24*

المبيت المدرسي: *24*

اللمجة والأكل: *25*

رابعا: التربية التحضيرية: الغابة التي تخفيها شجرة **26**

تعليم تحضيري بسرعات متعددة: *27*

التربية ما قبل المدرسية: خط الانطلاق الأعوج *29*

خامسا: الحياة المدرسية: معارف بلا سياق **32**

الانشطة الثقافية والرياضية: *32*

الانشطة العلمية وفضاءات المراجعة *33*

التوعية الصحية والرعاية *33*

الارشاد النفسي والأكاديمي *33*

المشاركة المجتمعية *34*

اشكال التأديب *34*

فضاء الاتصال والانترنت *34*

الزمن المدرسي والحصص *34*

سادسا: التكوين المهني أو مآل الانقطاع وعقوبة الراسبين. **36**

التكوين المهني كملجئ وعقوبة بعد الفشل: *37*

التكوين المهني بلا محيط مؤسسي *38*

سابعا: المنقطعون: مستودع الأزمات **41**

الرسوب ثم العائلة: *42*

الولايات الأكثر انقطاعا: *43*

العلاقة مع الإطار التربوي *43*

تراجع مستوى النتائج وعلاقته ببيداغوجيا التدريس *44*

نداء الهجرة كحل بديل : *44*

ملاحظات ختامية:

أعدّ هذا التقرير بدعم ورعاية مشتركة من

منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية

المرصد الوطني للشباب

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الفريق المركزي للبحث: عبد الوهاب بن حفيظ (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية)، محمّد الجويلي (المرصد الوطني للشباب)، عبد الرحمان الهذيلي (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، سلوى الطرابلسي (جامعة تونس)، عبد المجيد الناصر (المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر)، عادل بن محمود (وحدة بحث السياسات التربوية).

تصميم الاستبيان والتحليل الإحصائي: محمّد المثلوثي (المعهد الدولي لدراسات استطلاع الرأي)، عواطف دجبّي (المرصد الوطني للشباب) أميرة الرويسي (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية),

منفذو المسح الميداني: فريق بحث منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية

التصميم الفني : إيمان الزياني (أوريونت برنت)،أسامة بن مُحَمَّد,

افتتاح

يتسم الوضع الحالي للمنظومة التربوية في تونس بتداخل العديد من المؤثرات التي جعلت منها مشهدا مفتوحا على أكثر من احتمال. وقد زاد الوضع السياسي والاجتماعي العام الذي نتج في تونس عن الثورة ومعطيات ما بعد 2011، في تعقيدات هذا الوضع نتيجة الأولويات المقررة لفائدة الأجندات السياسية (بناء المؤسسات الديمقراطية والمرور إلى الوضع الدائم) والأمنية (مواجهة الإرهاب) مع ظهور تردد واضح في اعتماد سياسات إصلاحية جوهرية بمنظومة التقى في تشخيص ضعفها أكثر من ملاحظ.[1] من هذا المنطلق بدت الإصلاحات المتصلة بالعملية التربوية أمرا ملحّا ولا سيما في ظل تنامي الانتظارات المجتمعيّة (ربط الإصلاح التربوي باستحقاقات مجتمع يتحرر من الاستبداد ويبحث عن منوال تنموي بديل) وتزايد التحديات (كالانقطاع عن الدّراسة) والتراجع الملحوظ لجودة العملية التعليمية مع اقتران ذلك بتزايد حجم التعليم الخاص ودوره. _من هذا المنطلق جاءت أيضا سنة 2014 مبادرة كلّ منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية والمنتدى الاقتصادي والاجتماعي والمرصد الوطني للشباب، لتنظيم حوار مجتمعي بالاشتراك مع جميع الأطراف المعنية بدءا بوزارة الإشراف. وقد حدد فريق المبادرة هذا الحوار المجتمعي -على الأقل في جانبه العلمي - بعدد من الأساسيات لعل أهمها:

أن هذا الحوار هو مجتمعي بالأساس ويستمد مصداقيته من حيادية دوره وحيادية الفاعلين فيه من أجل تقديم صورة موضوعية لواقع المنظومة من خلال تشريك مجتمع الأولياء والتلاميذ أنفسهم وعدم الاكتفاء بتقارير الخبراء وموظفي وزارة الاشراف والمهنيين. وقد كان الهدف الاساسي يتمثل في توفير رؤيا تشخيصية موضوعية تسهل عملية الاصلاح والتجديد. انها محاولة لتشخيص موضوعي للواقع التربوي ولتحديد مسالك مستقبلية من منظور مزدوج: سكاني مواطني-وعلمي ومهني.

إن الحديث عن المقاربة التشاركية في مجال الإصلاح التربوي الاستراتيجي يحتمه الحضور الملح لمجموعة من التجارب المتصلة بمحدودية الإصلاحات "الفوقية" وضعف أثرها من الناحية العملية على الرغم من صبغتها التجديدية. وبمعنى ما، فان "التشاركية" في الإصلاح والتجديد هي العنصر الملازم للطابع المجتمعي

[1] نذكر ذكرا لا حصرا تقييم TIMS الدولي 2011 الذي برهن على ضعف ما لا يقل عن 65 بالمائة من تلاميذ السنة الرابعة من التعليم الأساسي وحصولهم على تقييمات دون المتوسط العالمي، وكذلك تقييم PISA 2012 الذي أكد ضعف القدرات القرائية لدى اليافعين وكذلك الفارق اللافت الى مهارات المدارس النموذجة والاعداديات الخاصة والاعداديات العمومية.

للإصلاحات، مما يعنى ضرورة انخراط كل القوى الاجتماعية ضمن هذه العملية من دون الاقتصار على المهنيين أو السياسيين أو على ممثليهم أو حتى على المتعلمين.

لذلك كان من بين أهداف اللجنة العلمية للمبادرة هي إجراء مسح ميداني، على ضوئه يتم بناء بقية مراحل عمل الحوار والانتقال من مستوى الاستطلاع، بصفته محاولة لبناء مؤشرات الرضا لدى مجتمع الاولياء- ومن وجهة نظر المواطن في الجهات، الى مستوى لاحق سيتم خلاله اختبار جودة الخدمات، الى تشخيص دقيق لمؤشرات الجاهزية داخل المدارس. هذا التقرير هو اذا نتيجة للحلقة الاولى من البرنامج البحثي والدراسي طويل المدى، والذي يعتمد على منهجية الاستطلاع المنزلي المباشر الذي يستهدف الولي والتلميذ.

عبد الرحمان الهذيلي	**عبد الوهاب بن حفيظ**	**محمد الجويلي**
رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	**رئيس منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية**	**مدير عام المرصد الوطني للشباب**

المدرسة في عيون الأولياء

دراسة مسحيّة لمواقف الأسر من واقع المنظومة التربوية

مقدمة

إن التشخيص التشاركي للحوار المجتمعي هو سيرورة من العمليات تستهدف تحديد الحالة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية والثقافية للمجال التربوي، ثم تركيب رؤية تقوم على بلورة برنامج عمل ايجابي. هذه السيرورة لا تتم بمعزل عن السكان، بل إن الخيار الأساسي هو ان يكون هذا التشخيص تشاركيا أي حذو السكان ومعهم ومن خلالهم في كل مراحل بلورته وتنفيذه.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة الى جمع أكبر قدر من المعطيات التي تتصل بتوقعات ومدركات وتمثلات مجتمع الأولياء والأسر لتحديد موقفهم من القضايا المتصلة بواقع المدرسة التونسية، مثل الكلفة المالية للتمدرس، ونظام التأديب والمشاركة في الحياة المدرسية والموقف من التخصصات المهنية والطويلة ...الخ.

أهداف الدراسة: كيف ولماذا؟

يختلف التشخيص المجتمعي عن التشخيص العادي، من حيث كونه قائم على توصيف وتشخيص التجربة اليومية. وبخلاف تشخيص الخبراء الذي يقوم على قراءة وتأويل نتائج الاستطلاعات أو الأرقام فان ميزة التشخيص المجتمعي هو أنه يساهم بشكل مباشر في إعطاء تصور المجتمع. لذلك تدخل هذه الدراسة ضمن نطاق الخبرة المدنية التي من شأنها أن تقدم شهادتها الى كل مهتم بالشأن التربوي.

الاستماع الى مجتمع الأسر ومدركات الأولياء

تتلخص مدركات مجتمع الأولياء إزاء المنظومة التعليمية في حالة مزدوجة بين المواقف القائمة على التمثلات والآراء والأفكار وبين السلوك الفعلي المسجل من خلال الخبرة بصفتهم أباء للتلاميذ. والى اليوم فانه ثمة من يرى بأن فئة الكبار

يحملون معارف قبلية تشكل نظاما تفسيريا غالبا ما يدفعهم إلى مقاومة المعارف الجديدة.

ومن الناحية الاجتماعية الصرفة يبدو التمثل، سواء تعلق الأمر بالسياسات أو بغيرها، بمثابة التصورات الاجتماعية والتي تتأسس على شكل قيم ومعايير للسلوك والتذوق. إنها تتشكل انطلاقا من الأوضاع والمواقف والميولات الثقافية التي تحكم رؤية المجتمع إلى واقعه وتجربته التربوية كما تحكم أنماط تفكيره وأسلوب عيشه والمعايير المعتمدة فيه حسب الأولويات.أما وبالمعنى السيكولوجي: فيختلط هذا المفهوم في علم النفس مع مفاهيم بسيكولوجية أخرى مثل: الصورة، الإدراك، الرمز...والتمثل هو تلك الصورة الذهبية التي يستحضرها الفرد للموضوعات والعلاقات، ويترجمها في شكل ملموس يمثل درجة عالية من التصوير لتجارب وخبرات يومية.

تحديد موضوعي لتمثيلية المجتمع المبحوث

يعد أسلوب سحب العينة ومدى تمثيلها من أهم ركائز الاستطلاع الجيد والممثل. ان مدى تمثيل العينة يعتمد على طريقة سحبها. فالعينة الممثلة تراعي هنا طبيعة مجتمع الدراسة المبحوث، مثل: التقسيمات الجغرافية؛ أو الإدارية أو أي تقسيم يمكن أن يكون له دور في تباين الآراء بين أفراد المجتمع المبحوث ، أي أولياء التلاميذ في هذه الحالة.

لقد رأى فريق البحث بأن لا يقل عدد العينة اللازمة لمثل هذه الدراسة عن 2000 وحدة منزلية موزعة على جميع ولايات الجمهورية التونسية مع الأخذ بعين الاعتبار توزيع حصص كل من المناطق الحضرية والريفية، بحيث يتم اختيار العينة بطريقة عشوائية وممثلة للمجتمع. المثال التالي يوضح طريقة سحب العينة بناء على تعداد يحتوي على تقسيمات إدارية/جغرافية على مستوى البلوك (التجمع السكاني الصغير). هذا التقسيم هو مستمد من المعهد الوطني للإحصاء.فإذا كان هناك 24 ولاية كما هو الحال هنا، تقسم إلى 200 منطقة حسب نسبة عدد السكان

لكل محافظة. على سبيل المثال، عدد سكان الولاية "أ"يمثل ما نسبته 9.6% من عدد السكان الكلي في تونس. هذا يعني أن الولاية أ ستكون حصتها من العينة 200*9.6% = 19 منطقة (بلوك).

بعد ذلك تم تقسيم عدد المناطق (نقاط الاسقاط) إلى ريف، حضر، حسب نسبها في تلك الولاية، كما تم الحصول على هذه النسب من المعهد الوطني للإحصاء وهي مستمدة من النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.لنفترض أن نفس الولاية" والتي يمثل عدد المناطق (نقاط الاسقاط التي سوف يشملها العمل الميداني) فيها 19 منطقة، مقسمة إلى ريف وحضر، ونسبة الريف فيها كانت 42.10% من مجموع سكان الولاية. هذا يعني أن العينة ستحتوي على 8 مناطق من الريف و11 مناطق من الحضر. لذلك تم اختيار هذه المناطق بطريقة عشوائية منتظمة من القائمة التي تحتوي على التوزيع الاداري للمناطق كافة في تلك الولاية.

مثال: حجم العينة المطلوب في هذه الدراسة 200 شخص تم اختيارهم من 200 منطقة (بلوك) بحيث لم يقل عدد المقابلات في كل منطقة (بلوك) عن 10 مقابلات. بعد اختيار المناطق التي تم بحثها (العينة). تم تحضير الخرائط التابعة لتلك المناطق، وتدريب المراقبين على كيفية قراءة هذه الخرائط واستخدامها. أما وعند البدء بتنفيذ العمل الميداني، فقد جري اختيار عدد المنازل المطلوب في العينة وبطريقة عشوائية منتظمة (10 منازل من كل منطقة).

هذا العمل تم أيضا في إطار مراقبة لجودة الأجوبة المجمعة. فإضافة الى نظام GPS الذي توفره تطبيقة ARESTO لمراقبة توزع الباحثين خلال العمل، فانه وقبل التنفيذ أعطي هذا النسق المنهجي الميداني، يعطى كل مراقب خريطة تحتوي على منطقة العينة (البلوك) التي يجب العمل بها. وعند سحب العينة، تكون هناك قائمة بأرقام المنازل التي سحبت من هذه المنطقة، وهذه الأرقام تكون واضحة على خريطة المنطقة. يقوم المراقب الميداني لكل مجموعة بتقسيم العمل على الباحثين وإرشادهم إلى أرقام المنازل المسحوبة في العينة وفق الجدول 1 والرسم 1

الجدول 1:

توزيع العينة حسب الولايات والمناطق الحضرية والريفية			
الولاية	(المجموع)	(غير حضري)	(حضري)
تونس	192	0	192
أريانة	105	12	93
بن عروس	115	11	104
منوبة	69	17	52
تونس الكبرى	481	0	0
نابل	143	46	98
زغوان	32	18	14
بنزرت	103	36	68
الشمال الشرقي	279	0	0
باجة	55	31	24
جندوبة	73	51	22
الكاف	44	19	25
سليانة	41	23	17
الشمال الغربي	213	0	0
سوسة	123	23	100
المنستير	100	0	100
المهدية	75	41	34
صفاقس	174	66	108
الوسط الشرقي	472	0	0
القيروان	104	67	37
القصرين	80	45	35
سيدي بوزيد	78	57	21
الوسط الغربي	262	0	0
قابس	68	20	48
مدنين	87	19	69
تطاوين	27	10	17
الجنوب الشرقي	183	0	0
قفصة	61	16	46
توزر	20	6	14
قبلي	29	13	15
الجنوب الغربي	110	0	0
المجموع	2000		

الرسم 3:

المقاطعات التي تم سحبها من العينة (مستوى وطني وفق تحديد المعهد الوطني للإحصاء)

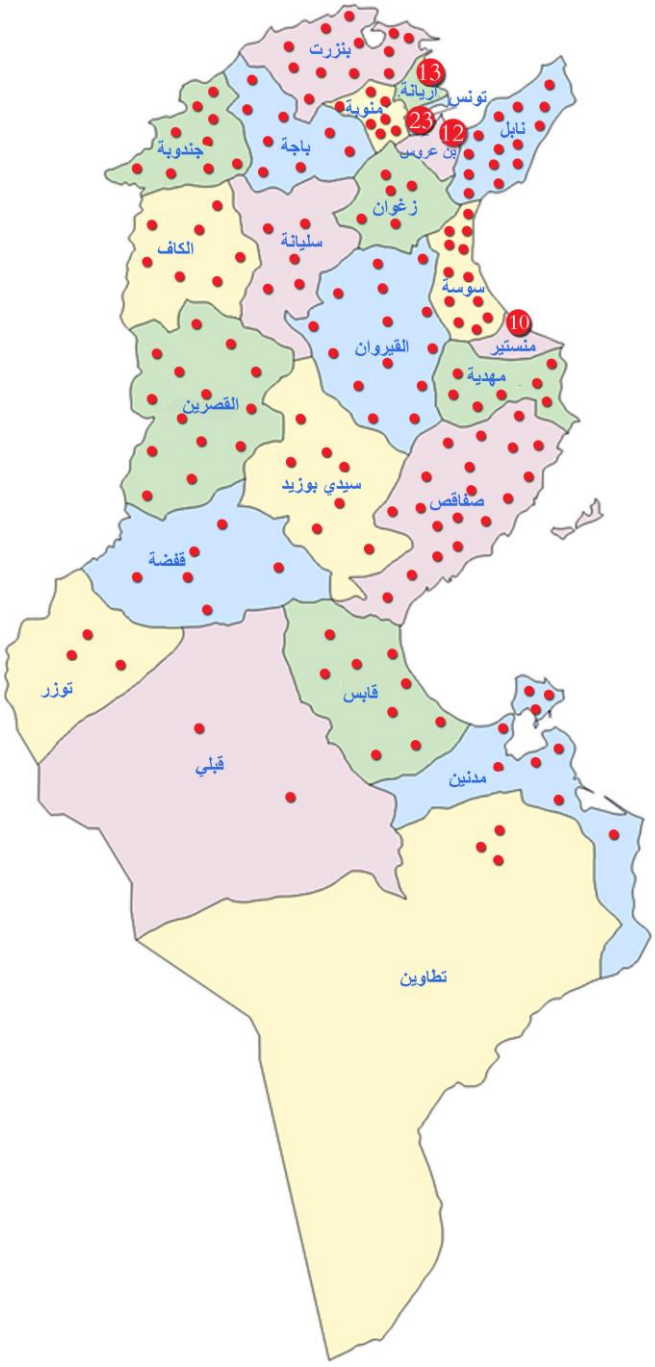

تفاصيل العمل الميداني:

التكوين: تم تكوين الباحثين يومي 28 و29 أوت 2015. وقد ضم فريق البحث من 27 باحث ميداني و7 مراقبين جهويين. (شمال شرقي-شمال غربي-إقليم تونس الكبرى-وسط شرقي-وسط غربي-جنوب غربي وجنوب شرقي).

مدة العمل الميداني: انطلق العمل الميداني يوم 01 سبتمبر إلى غاية يوم 30 سبتمبر 2015.

وقد شملت الدراسة ومحاور الاستطلاع المسائل التالية:

أولا: ظرفية العودة المدرسية

ثانيا: تفاعلات الحوار المجتمعي لإصلاح المنظومة

ثالثا: الانفاق الاسري على التعليم

رابعا: التربية التحضيرية

خامسا: التكوين المهني

سادسا: الحياة المدرسية

سابعا: المنقطعون

أولا: ظرفية العودة المدرسية وتداعياتها لدى الاسر

خلال فترة الصراع بين نقابات التعليم الأساسي وسلطة الاشراف، لم يطلع الرأي العام على مواقف الاسر والأولياء الا من خلال التعاليق العابرة في الشبكات الاجتماعية. وبشكل ما، فلقد كانت الأزمة، والمفاوضات لحلها، مقتصرة كليا على وزارة التربية ونقابات التعليم، مما اعطى انطباعا لدى الراي العام، والحال وأن افتتاح السنة المدرسية كانت على الأبواب، بأن التلاميذ قد تحولوا الى ما يشبه الرهينة للعمل المطلبي (رواية الطرف الحكومي) من جانب وكذلك لعدم احترام التعهدات (رواية الطرف النقابي). ان الملاحظ في هذا الصدد هو أن صعوبات انطلاق الدروس أو حالات التأخير ليست جديدة، ولا هي حالة متصلة بهذا العام الدراسي الذي تميز بتجاذبات مطلبية – إدارية، بقدر ما هي ظاهرة تعود الى العشرية الأولى مع تزايد واضح في بعض المناطق، بعد 2011.

في هذا الصدد حاول فريق البحث أن يحدد المواقف وردود الأفعال وقد كانت كالتالي:

الانطباعات الحاصلة بخصوص ظروف العودة في التعليم الابتدائي:

فعن السؤال المتعلق بتقييم انطلاقة العام الدراسي في مختلف مؤسسات التعليم الابتدائي، رأت الأغلبية من العينة بأنها قد تمت في ظروف عادية وضمن الوقت المحدد. (73,3 بالمائة). في المقابل رأى ما لا يقل عن 17.2%بالمائة بأن احترام هذا الموعد من قبل معظم المؤسسات، لم يحل ودون تسجيل حالات تأخير عديدة عطلت انطلاق الدروس. هذا التأخير يمكن أن يعود الى عدد من الأسباب، ربما قد يكون من أهمها "تأخر تعيين " الإطار التعليمي، نتيجة لمحدودية الانتداب الذي تم بعنوان سنة 2015 أو ربما نتيجة تقليص ساعات العمل الذي تم اقراره ولم يؤخذ بعين الاعتبار ضمن قانون المالية الجاري. (نسبة 6,6 بالمائة). ينطبق هذا المعطى بدرجة أساسية على المؤسسات التعليمية في المناطق الريفية وشبه الحضرية (الأحواز أو ضواحي المدن الكبرى) والتي كان من المفروض ان يتم اعتبارها مناطق ذات أولوية تربوية.

على أن اللافت في كل ذلك، هو أنه قد سجلت في بعض المؤسسات التعليمية، ظاهرة أخرى جديدة وتتعلق بتسجيل غيابات التلاميذ في بعض المدارس وذلك بنسبة 1.8 بالمائة. هذه النسبة تأتى في مرتبة سابقة، لدوافع تعطل انطلاق سير الدروس نتيجة عدم انتهاء الاشغال المتصلة بالبناء وتجهيز البنية اللوجستية والتحتية للمدارس. ووفقا لشهادات فريق البحث (الجذاذات الفنية) فان شغورات عديدة كانت سجلت في التعليم الابتدائي على الرغم من انتداب عدد هام من المعلمين وذلك نتيجة تقليص عدد ساعات العمل.

الرسم 3:

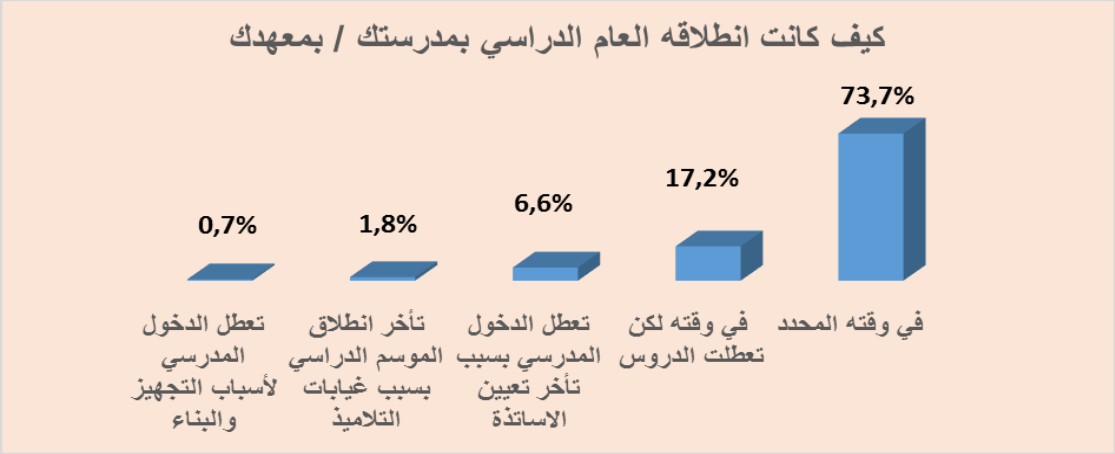

الرسم 4:

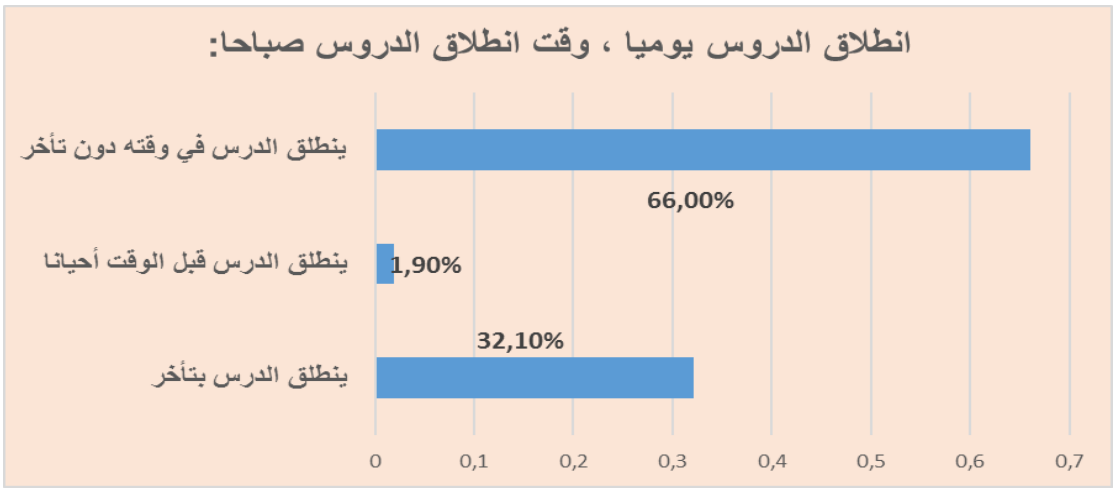

الانطباعات الحاصلة بخصوص ظروف العودة في المستويين الاعدادي والثانوي:

يمكن اعتبار ظرفية العودة بالنسبة الى المستويين الاعدادي والثانوي بكونها أكثر سلبية من ظرفية التعليم الابتدائي بشكل عام، وقد تميزت بكونها أكثر بطئا من ناحية نسق انطلاق الدروس (بفارق 10 نقاط مئوية عن انطلاق الدروس في المستوى الابتدائي) وكذلك بكونها الأكثر عرضة لظاهرة تعطل الدروس نتيجة غياب التلاميذ

(بفارق 1,5 نقطة مئوية) والأكثر عرضة للتأخر في تعيين الإطار التعليمي الملائم (بفارق 4 نقاط مئوية).

في هذا السياق، يؤكد 65 بالمائة من المبحوثين بان الدروس قد انطلقت في موعدها وبشكل عادي، (مقابل 73 بالمائة في المستوى الابتدائي)، كما يفسر الأولياء جانب من تعطل انطلاق الدروس في الاعداديات والثانويات نتيجة تغيب التلاميذ (بنسبة 3,2 بالمائة)، مع تسجيل نسبة 10,40 بالمائة من الآراء التي تربط بين تأخر انطلاق الدروس وتأخر تعيين الأساتذة. في المقابل، لا تحتل الأسباب المتصلة بعوامل التجهيز والبناء الا مكانة دنيا ولا تتجاوز 0,6 بالمائة.

الرسم 5:

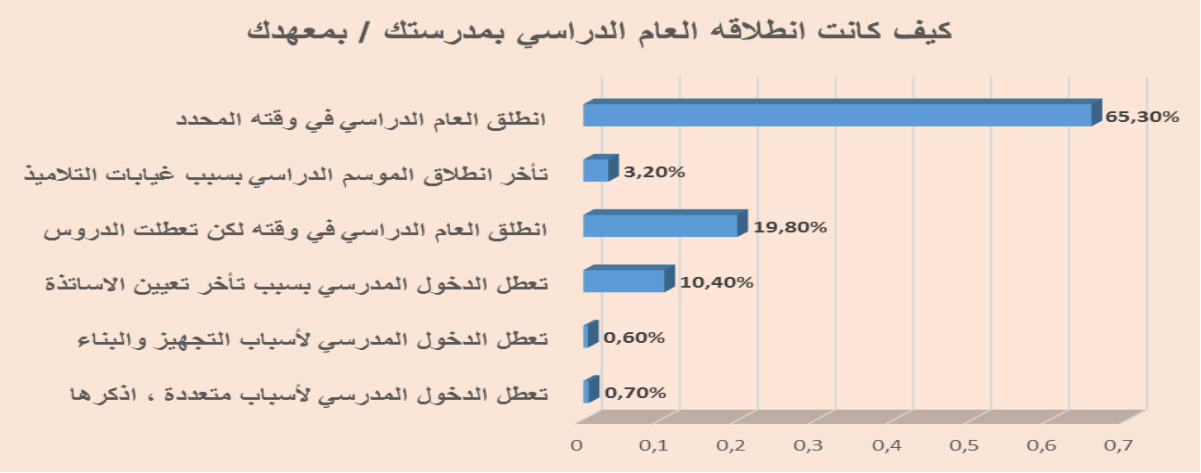

الرسم6 :

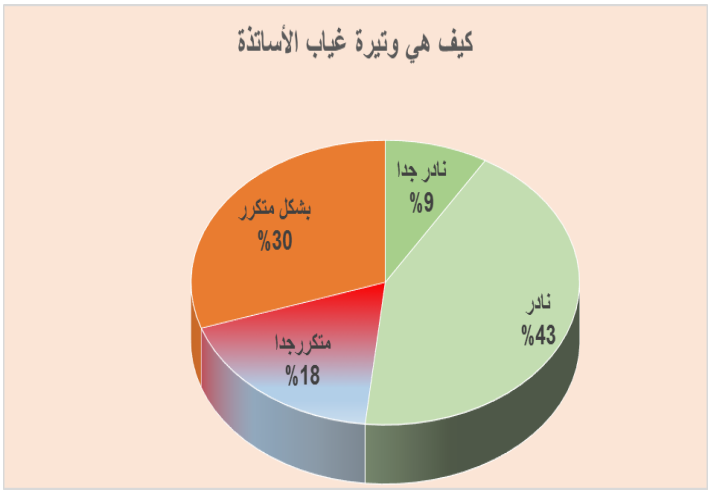

وعن وتيرة الغيابات، يرى افراد

العينة بأن 48 بالمائة منها يحدث بشكل متكرر (ما بين متكرر ومتكرر جدا). أما وفيما يتعلق بالاختصاصات فيتضح بأن أساتذة الرياضيات وبعض اللغات هي الأكثر طلبا لسد الشغور.

ثانيا: تفاعلات الحوار حول اصلاح المنظومة

مع انطلاق الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية، تكاثر الحديث عن تشريك المهنيين وكذلك الأولياء إضافة إلى سلطة الإشراف في عملية الحوار ضمن عملية تشاركيه تهدف إلى إعادة تصحيح مسارات الإصلاح السابقة. في هذا الصدد، طرح فريق العمل على المستجوبين سؤال: هل شاركتم في الحوار القائم حول إصلاح المنظومة التربوية؟ وقد كانت الأجوبة كالتالي:

الرسم 7:

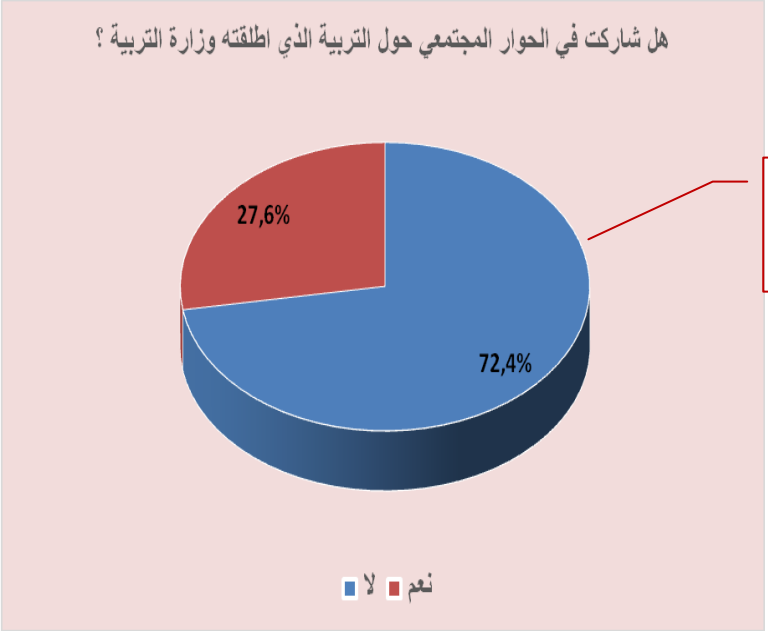

- حجم الفئات المشاركة من العينة 27,6 بالمائة
- حجم الفئات غير المشاركة 72,4 بالمائة

الرسم 8:

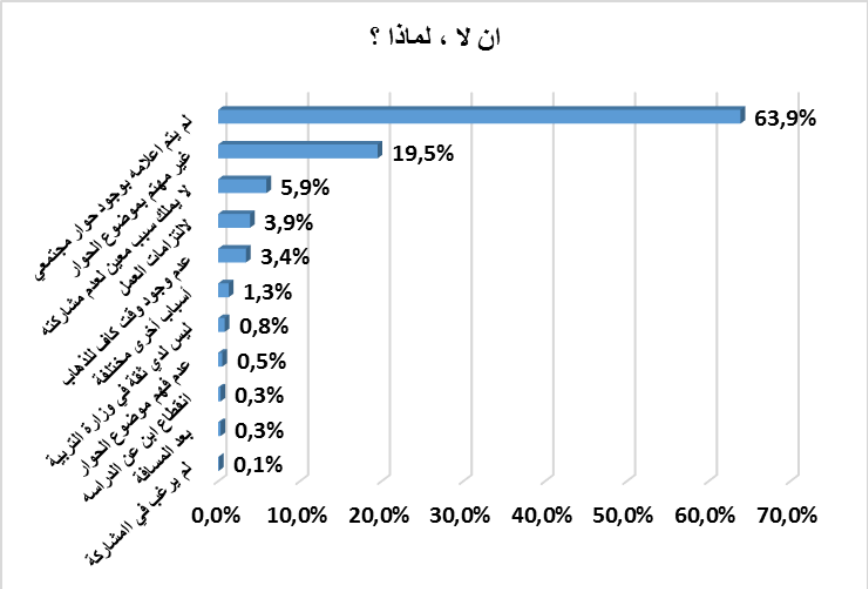

إن الملاحظ في هذا الصدد هو أن عملية الحوار، وإذ استثنيا سلك التدريس والتلاميذ أنفسهم، من دائرة التقييم لم يتابعه اعلاميا سوى 27,6 من 100 ولي وولية، أي بمعدل واحد من خمسة تقريبا، وهو حجم صغير مقارنة بأهداف الحوار المعلنة والذي كان الهدف الأساسي منه هو تشريك الأولياء بعد أن كانت الاستشارات الوطنية شبه مقتصرة على الخبراء والمهنيين. الى ذلك فان مفهوم المشاركة يبدو غامضا في تصريحات الاولياء، فهو يبدأ من المتابعة الإعلامية الى زيارة المدرسة خلال شهر المدرسة، من دون أن يشمل الحضور في اجتماعات أو فعاليات محددة.

دوافع المشاركة أو عدم المشاركة في الحوار:

إذا كان الحافز لدى الفئة المشاركة في الحوار هو دفع مساراته والانشغال بمستقبل الأبناء، فان دوافع عدم الانشغال تبدو ضمن مبررات ثلاثة وهي على التوالي:

المبررات الذاتية:

- وهي الموقف المتصلة بانعدام الثقة في وزارة الإشراف، وهو موقف متدني من الناحية الإحصائية، بحيث لا يتجاوز 3 بالمائة من الحالات، مما يؤكد والى حد واضح مدى مقبولية الدور الذي تقوم به وزارة التربية لدى العينة المستجوبة وخلال افتتاح السنة الدراسية لعام 2015.

- المواقف الصادرة عن الفئة التي تصرح بانها "غير مهتمة بموضوع الحوار لقلة" النجاعة، وهي نسبة عالية من حيث أنها تمثل ما يقارب 25,4 بالمائة من أجوبة التحفظ أو رفض الحوار.

المبررات الذاتية – الموضوعية:

وتتعلق بطبيعة التواصل مع وزارة التربية والذي تطغى عليه صيغة العلاقات العامة من خلال الإعلام، والتدخل الآني والاستعجالي (بصيغة اطفاء الحرائق) عوضا عن معالجة الأوضاع على المدى المتوسط البعيد من خلال تشاركية فعلية. لذلك يرى 65 بالمائة بأن وزارة الإشراف مقصرة في التعريف بالحوار الوطني حول الإصلاح التربوي وأنها لم تمكن الأولياء من فهم الأهداف ولا الوسائل المتاحة.

المبررات التي يطغى عليها العامل الموضوعي واللوجستي:

غالبا وتتصل ببعد أماكن الإقامة أو عدم توفر الوقت خصوصا وان فعاليات هذا الحوار قد جاءت في فترة صيفية وضاغطة من ناحية التوقيت وأجندة الامتحانات والعمل. على أن هذه المواقف يمكن تنسيبها من خلال الإشارة الى الاستعدادات الفعلية للمشاركة في يوم المدرسة، حيث بدت نسبة التصريح بالمشاركة مرتفعة بقطع النظر إن كانت قد تمت بالفعل أم لا، حيث صرح ما لا يقل عن 43 بالمائة من الأولياء بأنهم قد زاروا المدارس خلال يوم شهر المدرسة. أما إذا تعلق الأمر بالمساهمة في إعادة ترميم المدارس فان النسبة ترتفع إلى 87 بالمائة من الموافقين. وتؤكد النتائج حماسة قطاع كبير من الراي العام وأولياء التلاميذ لكل اشكال التطوع، حتى وان لم تكن الحماسة أو إعلان النوايا مرفوقة دائما بسلوك تطوعي مباشر ومحسوس.

الرسم 9 :

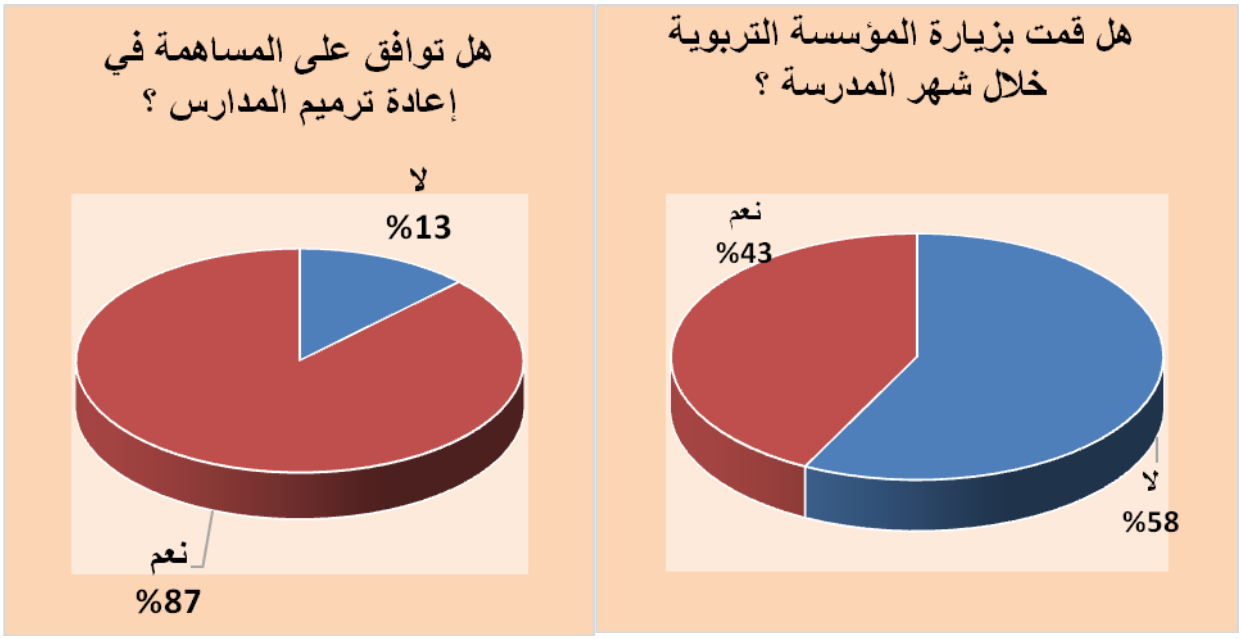

الإضرابات وقرارات الاقتطاع والموقف من المطالب المهنية:

في سياق معرفة المواقف من الاحتجاج المطلبي لنقابات التعليم، طرحت الدراسة أسئلة تتعلق باستطلاع المواقف من القطاع التعليمي وتحديدا من المهنيين والنقابات التي تمثلهم، كما تم تعريف تلك الاحتجاجات المطلبية بأكبر قدر من الموضوعية من خلال إضرابات قطاعي التعليم الثانوي والأساسي والتي عرفت كمطالب مهنية بزيادات في الأجور وبترقيات وبتفعيل لاتفاقيات سابقة بين الوزارة والنقابات وبناء على ما جاء من الأجوبة فلقد أكدت الدراسة تبلور المواقف التالية:

- الموقف من قرار الاضراب ومقاطعة الامتحانات
- الموقف من رد فعل سلطة الاشراف
- الموقف من إدارة سلطة الاشراف إزاء الازمة من خلال " النجاح الآلي" .

الموقف من قرار الاضراب ومقاطعة الامتحانات:

على الرغم من ردود الفعل السلبية على حركة الإضرابات التي دعت اليها نقابات التعليم الأساسي على خلفية التزام وزارة الاشراف بالتزامات سابقة، وما تم اعتباره كطريقة احتجاجية تهدد عملية التحصيل العلمي في المدارس وذلك بنسبة تفوق 80 بالمائة، فان جانب مهم من الراي العام ومن الأولياء تحديدا، كانوا أكدوا من خلال الاستطلاع عن تفهمهم لمطالب سلك التعليم وللأشكال الاحتجاجية لعملهم المطلبي وذلك بنسبة تقارب 20 بالمائة ن أي بمعدل ولي واحد من بين خمسة أولياء. في المقابل فانه تثمن الأغلبية موقف سلطة الاشراف في "حينه" من خلال التمسك برفض الاضراب والتلويح بقرار الاقتطاع.

الرسم 10:

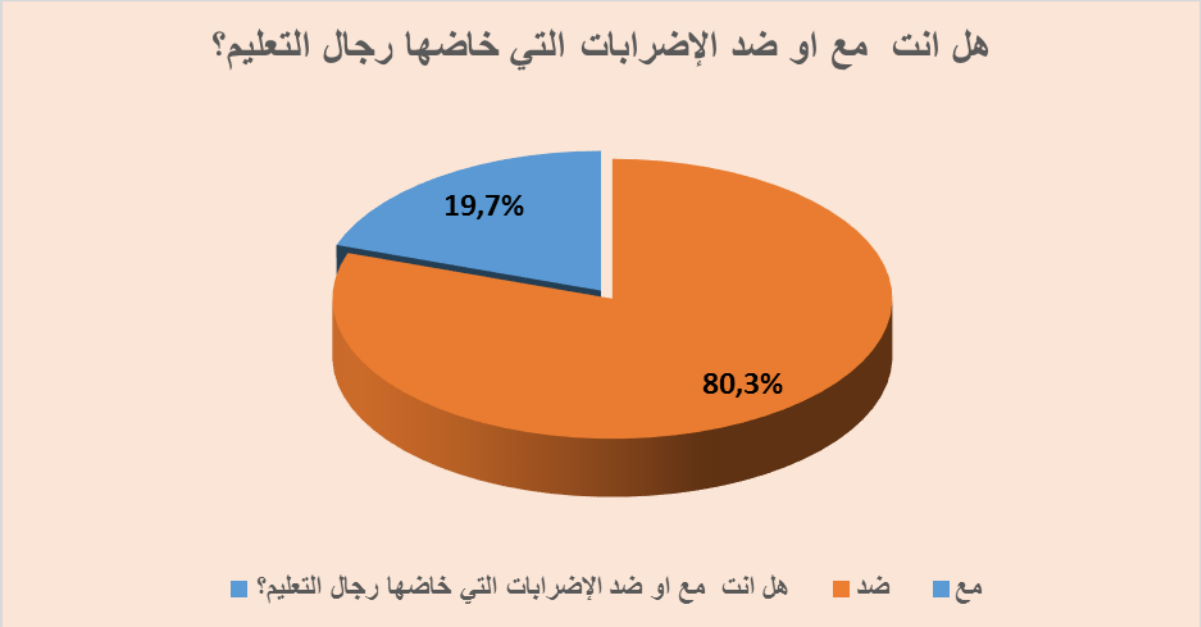

الموقف من رد فعل سلطة الاشراف:

أما وفيما يتعلق برد فعل وزارة الاشراف والمتعلق بقرار اقتطاع أيام الاضراب فهو قد حظي بنسبة تحفظ تقارب 28 بالمائة مقابل أغلبية رات فيه أمرا عاديا وطبيعيا نتيجة تعطل الدروس وطبيعة الاضراب الذي تبعه توقف عن العمل وعن الدروس وذلك بنسبة تفوق 72 بالمائة من المستجوبين.

الرسم 11:

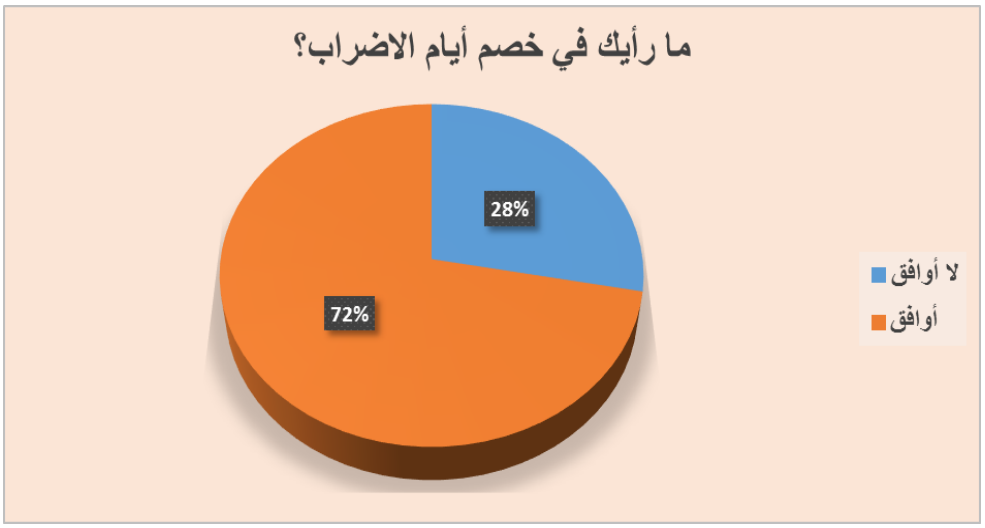

الموقف من إدارة سلطة الاشراف للازمة مع نقابات التعليم من خلال اللجوء الى " النجاح الآلي":

أما وفيما يتعلق بالموقف المتعلق بقرار وزارة التربية بالنجاح الآلي لتلاميذ السنة السادسة من التعليم الابتدائي، فلقد أعتبر من قبل أغلبية الأولياء بأنه قرار لا يخدم مصداقية المدرسة التونسية ويضر بجودة التعليم وذلك بنسبة 78 بالمائة موزعة ، فيما بين من اعتبره قرار سيئ وقرار سيئ جدا.

الرسم: 12

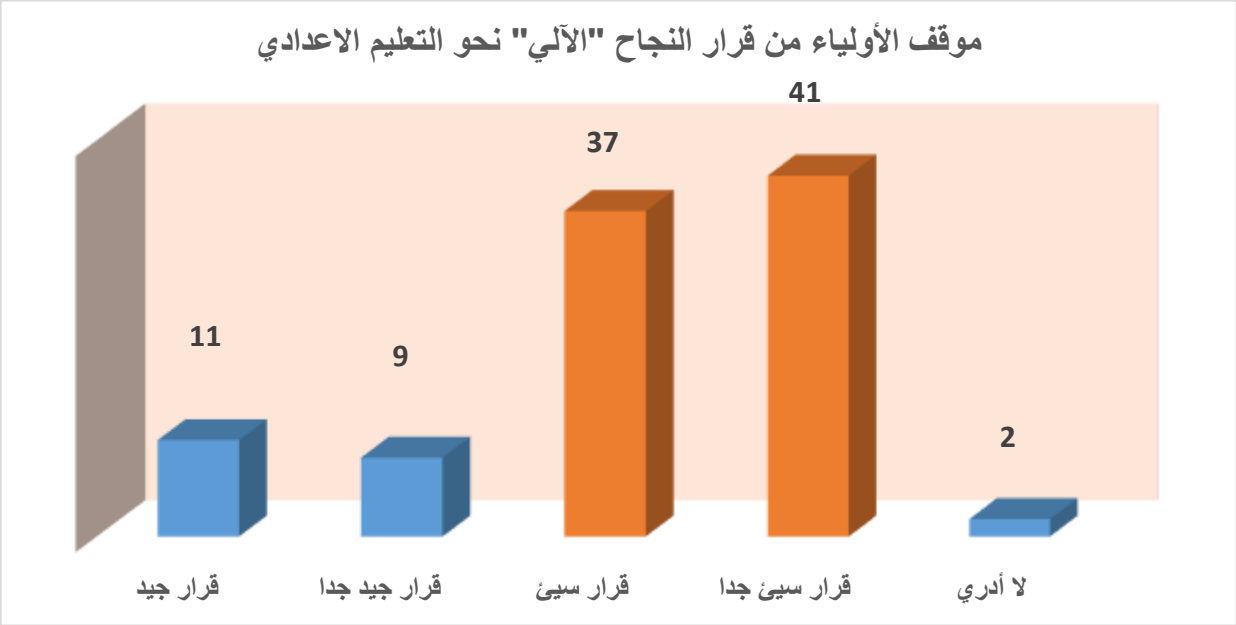

ثالثا: الانفاق الأسري على التعليم

تسعى الدراسة الى إعطاء توضيحات دقيقة لمكونات الانفاق الأسري في مجال التعليم، وأيضا حول توزيع هذه النفقات حسب المستوى التعليمي العمومي، وتتمثل أوجه النفقات في:

- الأدوات المدرسية
- نفقات الأنشطة خارج الدراسة
- اللمجة والأكل
- المبيت المدرسي
- الدروس الخصوصية

وقد اكدت النتائج على التالي:

- أن مصاريف الاولياء بحسب التلميذ الواحد تعتبر أكثر أهمية على صعيد المرحلة الثانية من التعليم الاساسي والثانوي قياسا بالتعليم الابتدائي.

- أن احتساب كلفة التلميذ الواحد لا يمكن أن تحتسب بعنوان صرف واحد وانما باحتساب عناوين الصرف مجتمعة (أدوات، نقل، دروس خصوصية...الخ)

الأدوات المدرسية:

تحتل مصاريف الأدوات المدرسية حيزا كبيرا في كلفة المصاريف التي ينفقها الاولياء وهي تتوزع على التوالي: 56,9% من العينة في المستوى الابتدائي و 80,4% في مستوى المرحلة الثانية من التعليم الأساسي و الثانوي حيث تتجاوز المصاريف مبلغ 100 د مما يؤكد الارتفاع الملحوظ لأدوات الدراسة ودخول منافسة القطاع الخاص في مجال انتاج الكتب المدرسية وشبه المدرسية.

الجدول 3:

المصاريف المخصصة للأدوات المدرسية

(تصريح الأولياء)

الأدوات المدرسية	الابتدائي	الثانوي
أكثر من 100 د	56,9	80,4
بين 50 و100 د	36,9	17,8
أقل من 50 دينار	6,2	1,8
المجموع	100,0	100,0

الدروس الخصوصية:

تأت الدروس الخصوصية في المرتبة الثانية من حيث النفقات بعد مصاريف الأدوات المدرسية: فعلى المستوى الابتدائي فان الاسر التي تنفق أكثر من 100 دينار شهريا على كل تلميذ يتجاوز عددها 11 بالمائة، في حين فان الاسر التي تنفق أكثر من 100 دينار على التلميذ الواحد في الدروس الخصوصية يتجاوز 20 بالمائة. أما البقية، أي ما يقارب 90 بالمائة من أولياء تلاميذ الابتدائي و80 بالمائة من أولياء تلاميذ الثانوي فينفقون اقل من 100 دينار شهريا. بهذا المعنى تصبح الدروس الخصوصية اليوم سوقا موازية وضخمة يمكن أن نقدر رصيد حركتها غير المرئية احصائيا، على المستوى الوطني بملايين الدينارات. الى ذلك فانه تسود نظرة لدى الأولياء بأن الإجراءات المزمع اتخاذها للحد من الظاهرة قد لا يكون لها الأثر

المرجـو ، وأنـه مـن المحتمـل أن تزيـد الوضـع سـوءا مـن خـلال نقـل الضـغط علـى التلاميـذ الى داحل المؤسسة التعليمية ، بعد أن كان يقع خارجها فقط.

الجدول 4:
المصاريف المخصصة للأدوات للدروس الخصوصية (تصريح الأولياء)

الدروس الخصوصية	الابتدائي	الثانوي
أكثر من 100 د	11,2	20,1
بين 50 و 100 د	24,8	35,6
أقل من 50 دينار	64,0	44,2
المجموع	100,0	100,0

الأنشطة خارج المؤسسة التعليمية.

أمـا وفيمـا يتعلـق بالأنشـطة خـارج حقـل المؤسسـة المدرسـية، فتشـير الدراسـة الـى أنـه لا يخصـص الأوليـاء سـوى جـزء صـغير نسـبيا مـن ميزانيـاتهم، ذلـك ان معظـم أفـراد العينـة ينفقـون أقـل مـن 50 دينـارا لكـل تلميـذ وذلـك بالنسـبة الـى كـلا المسـتويين: 79.3% مـن العينة في الابتدائي و73،9%.

الجدول 5:
المصـاريف المخصصـة للأنشـطة خـارج المدرسة (تصريح الأولياء)

أنشطة خارج المدرسة	الابتدائي	الثانوي
أكثر من 100 د	2,4	3,3
بين 50 و 100 د	18,3	22,8
أقل من 50 دينار	79,3	73,9
المجموع	100,0	100,0

المبيت المدرسي:

أخيـرا وفيمـا يتعلـق بالمصـاريف الخاصـة بالمبيـت المدرسـي فهـي لا تعنـي سـوى عـدد محـدود مـن عينـة الدراسـة ، علـى أن الأغلبيـة تنفـق اقـل مـن 50 دينـار: 80 % مـن العينـة بالنسـبة الـى المسـتوى الابتـدائي و65.1 % بالنسـبة للمرحلـة الثانيـة مـن التعلـيم

الأساسي والثانوي. وتطرح مسألة النظام الغذائي في المدارس وفي علاقته بإدارة الوقت وبالنظام الصحي المدرسي أكثر من سؤال ، خصوصا فيما يتعلق بضرورة التفكير في إيجاد بدائل للأكل خارج المؤسسة ، وأهمية التفكير في بعث مطاعم مدرسية ولو بصيغ جمعياتية منظمة تجنبا لخوصصة بعض وجوه خدمات التعليم العمومي.

الجدول 6:

المصاريف المخصصة للمبيت الجامعي (تصريح الأولياء)

المبيت المدرسي	الابتدائي	الثانوي
أكثر من 100 د	9,6	-
بين 50 و 100 د	25,3	20,0
أقل من 50 دينار	65,1	80,0
المجموع	100	100,0

اللمجة والأكل:

أما وفيما يتعلق بلمجة التلميذ، فتحتل كذلك جزءا متواضعا من المصاريف: أي تقريبا 40 % من العينة ممن ينفقون ما بين 1 و 2 دينار بالنسبة لكلا المستويين و 20 % من العينة لا يقرون بوجود أي نفقات على اللمجة.

الجدول 7:

المصاريف المخصصة للأكل واللمجة (تصريح الأولياء)

اللمجة	الابتدائي	الثانوي
أكثر من 2 د	11,0	24,4
بين 1 و 2 د	39,8	41,8
أقل من 1 د	28,2	14,5
لا انفق	21,0	19,3
المجموع	100,0	100,0

في هذا السياق، يمكن أن نشير الى بروز احتياجات جديدة في سوق الاستهلاك التعليمي – الاسري ربما قد يكون من أهمها امتلاك الحاسوب كوسيلة للتعلم وللاتصال (51 بالمائة) من مجموع العينة مقابل 49 بالمائة ممن لا يمتلكون. ويكاد أن نجد نفس الرقم فيما يتعلق بالربط بالأنترنيت La connectivité والذي بات يشمل أيضا استعمال الانترنيت عبر الهاتف المحمول، بحيث سجلت نسبة 56,8 بالمائة من النافذين وهو ما يعتبر تحسنا إيجابيا مقارنة بالأعوام الفارطة.

الرسم 13:

امتلاك الأسر لحواسيب مخصصة لدراسة الأبناء ومستوى النفاذ

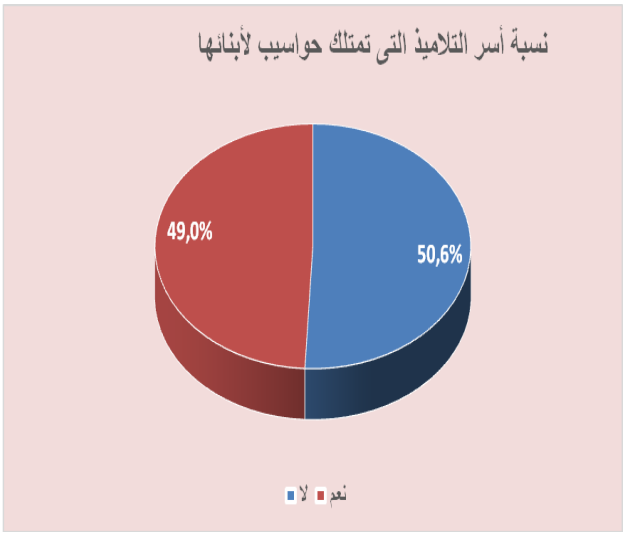

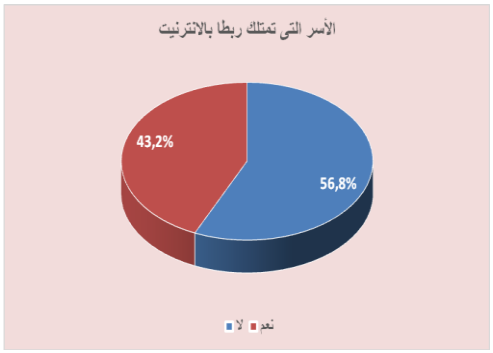

الرسم 14: الميزانية الأسرية للتعليم ضمن مؤشر الاستهلاك العام

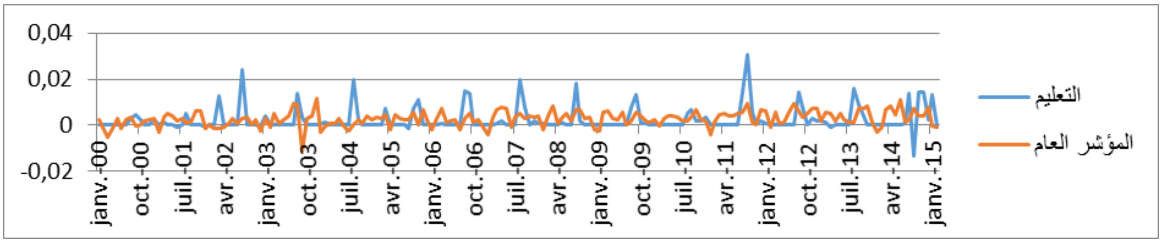

المصدر: INS-L'évolution du taux de croissance de l'IPC

ومن خلال نظرة مقارنة للخطوط البيانية لمؤشر الاستهلاك يتضح بأن ارتفاع ميزانيات الاسر في مجال التعليم، يشهد موجات حدية الا أنها تبدو أعلى من المتوسط الاستهلاكي العام. على أن الملاحظ في هذا الصدد هو أن المؤشر لا يأخذ في الاعتبار مصاريف الغذاء والنقل والاتصال والتي وان أضيفت الى المعدل القاعدي للصرف على وسائل التعلم فهي ستضع بكل تأكيد ميزانية التعليم الاسري على رأس قائمة الاستهلاك.

رابعا: التربية التحضيرية: الغابة التي تخفيها شجرة

شهدت التربية التحضيرية خلال العشريتين الماضيتين، تطورا نسبيا جعلها تتسع داخل بعض الولايات ولكن من دون أن تشمل التجربة جميع المناطق. ان الملاحظ في هذا الصدد هو أن هذا التوسع لم يكن مجرد تلبية لطلبات الاسر أو

لطلبات التسجيل التي يتقدم بها الالاف من المواطنين، بقدر ما هو تفاعل إيجابي وفق قاعدة " ما هو متاح" وممكن في المناطق التي تسمح فيها البينة التحتية واللوجستية والمورد البشري بعملية التأطير.

ثمة من دون شك نجاحات نسبية في هذا المجال، حيث عملت مختلف الحكومات المتعاقبة وفق تقارير وزارة التربية ، على تعميم السنة التحضيرية لأطفال 5 سنوات أينما كانوا مع تركيز تدخل القطاع العمومي بالأساس في المناطق الريفية والأحياء الشعبية التي عادة ما يصعب أو ينعدم فيها تدخل القطاع الخاص لاعتبارات اقتصادية.

تعليم تحضيري بسرعات متعددة:

تشير معطيات وزارة الاشراف الى أنه وعلى المستوى الجهوي يوجد تباين كبير بين الجهات في التمتع بالتربية قبل المدرسية إذ تتراوح نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي بين 22.7 % بتوزر و96.8 % بتونس كما أن جلّ الجهات الداخلية ذات الطابع الريفي كانت سجّلت نسبا أقل من المعدل الوطني في حين كان للجهات الساحلية وتونس الكبرى النصيب الأكبر في تمتيع أطفالها بالسنة التحضيرية، ويعود ذلك بالأساس إلى استثمارات القطاع الخاصّ في هذا المجال وكذلك وجود نسيج جمعياتي متطور يشتغل في هذا الميدان بالإضافة إلى عوامل اجتماعية وثقافية أخرى تتميز بها بعض الجهات.

كما تشير نفس المعطيات الى أن نسق نمو التربية التحضيرية كان سريعا إلى غاية السنة الدراسية 2010/2009 ليسجّل بعد ذلك تراجعا طفيفا بحوالي نقطتين خلال الثلاث سنوات الماضية. على ان هذا النمو لم يكن متجانسا. وعلى المستوى الجهوي فلقد سجل تباين واضح في نسب المدارس المحتضنة لأقسام تحضيرية حيث وصل الفارق بين أدنى نسبة (23.9 % بالمنستير) وأقصى نسبة (65.5 % بقابس) إلى أكثر من 40 نقطة مقابل نسبة وطنية بلغت 45.4 %. كما وتجدر الإشارة إلى أنّ جهة المنستير لا تحتوي على مدارس ريفية وتتميز باستقطابها للقطاع الخاص

ومنظّمات المجتمع المدني. أمّا بالنسبة إلى جهات القصرين وزغوان وجندوبة وسليانة التي لم تتجاوز نسبة التغطية بها المعدل الوطني، فيعزى ذلك بالأساس إلى كثرة المدارس ضعيفة عدد التلاميذ والخاضعة لنظام الأقسام ذات الفرق. ان الملاحظ في هذا الصدد هو أن التوسع النسبي للتعليم التحضيري في مستوى المناطق غير الحضرية قد كان بمثابة الطريقة الاسهل، من دون أن تكون الأنسب ولا الأوكد، في غياب ارادة سياسية واضحة للالتزام بتعميم التعليم التحضيري. ذلك أن الزخم الأكبر بالنسبة الى عملية التوسع "التحضيري" ليس في المناطق غير الحضرية ضعيفة العدد السكاني ، وانما في المدن الكبرى والمناطق الحضرية.

الى ذلك يضاف عامل النوعية والجودة. فالتعليم التحضيري في بعض المناطق والولايات وما بين الخاص والعمومي والجمعياتي يختلف من حيث الأداء وكذلك من حيث البرامج.

كما أن الملاحظ هو أن سعي العديد من الحكومات الى تقديم خارطة مدرسية على اساس التوزع الجغرافي ومؤشر نسبة التغطية على عدد المدارس المفتوحة ، للتدليل على التوسع المجالي الترابي لهذا المستوى التعليمي لا يمكن أن يحجب بأية حال من الأحوال الفراغ السائد لنفس المستوى في المناطق ذات الكثافة أو حتى المناطق المهمشة المتاخمة للمدن (الضواحي) أو المتاخمة للحدود حيث تكثر عوامل الدفع في اتجاه عمالة الاطفال. لذلك تقدم المعطيات الرسمية ما يفيد ببلوغ نسبة التغطية بالسنة التحضيرية في المناطق الريفية 58.7 % مقابل 41.3 % وفي المناطق الحضرية، أي بفارق يتجاوز 15 نقطة مئوية . والواقع هو أن نسبة التغطية في المناطق الحضرية، حيث يكون عدد السكان أضعاف اضعاف سكان المناطق الريفية ، من الضروري أن تكون بحجم تلك الاضعاف .

وبخلاف المعطيات الإحصائية المتداولة من قبل سلطة الإشراف والتي تعطي سبقا واضحا في مستوى تغطية التربية التحضيرية في اتجاه التأكيد على أهمية تلك التغطية ضمن المؤسسات الحكومية، خصوصا في الأرياف، تشير نتائج

الدراسة إلى أن نسبة انخراط الأسر التونسية في رياض الأطفال الخاص يضل هاما وهو يعادل نسبة 58,4 بالمائة، وذلك مقابل نسبة تغطية في الرياض الحكومي أو التحضيري لا تتجاوز نسبة 32,3 بالمائة إلى جانب الكتاتيب التي تضم ما يقارب 9,3 بالمائة من الأطفال المسجلين في مرحلة ما قبل التمدرس الأساسي. هذه المعطيات تتقاطع مع أرقام كانت قد وردت في بعض التقارير الدولية المستقلة. [2]

الرسم 15 :

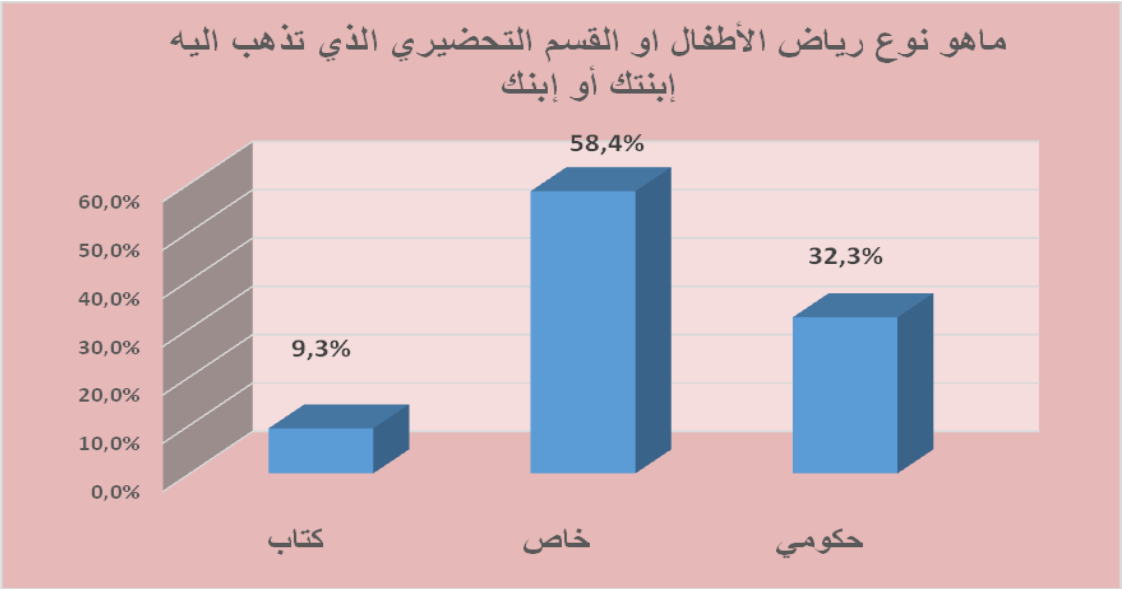

التربية ما قبل المدرسية: خط الانطلاق الأعوج

ينطلق أبناء تونس في رحلة المنافسة الاجتماعية ابتداء من خط غير مستقيم يسهل الوصول على البعض ويبعد المسافة عن البعض الأخر. انه وعلى الرغم من التراجع الديمغرافي الذي تلي النقلة الديمغرافية للتسعينات، وتراجع أعداد الأطفال المتمدرسين في المؤسسات الحكومية، وفراغ العديد من المدارس نتيجة الهجرة الداخلية للأسر والضعف الديمغرافي للمدن الداخلية، فانه يحقق توسع المنظومة ما

[2]Martin Rose : *Education In North Africa* – British Council – Tunis 2014

قبل الأساسية، (أي التحضيرية) النتائج بالحجم الذي كان متوقعا منذ العام 2002 الى اليوم.

كما أنه من الواضح بان حالة الانفلات التنظيمي التربوي المسجلة منذ 2011 وتحقيق بعض المطالب المهنية للمعلمين، وان كانت مشروعة، بدءا بتقليص ساعات العمل ، قد زاد في ضعف جاهزية التعليم الحكومي التحضيري واحدث فراغات شملت هذا المستوى ومستويات تعليمية أخرى. وعلى الرغم من وجود قناعة بان القدرات الحكومية في هذا المجال قد ارتبطت بصعوبات الموارد المالية العمومية، فانه لم تبرز إلى حد الآن مبادرات تعمل في اتجاه إعادة هيكلة التعليم الماقبل المدرسي ، حتى وان اقتضى ذلك صيغة تعاقدية جديدة بين القطاعين الخاص والعام وإعادة اعتبار جادة لدور الجمعيات كمسلك بديل.

على أن هذا السيناريو سيضل مرتبطا بخيارات أخرى من بينها ، إعادة إلحاق قطاع تربية الطفولة إلى وزارة التربية، وهو ما سيطرح على الوزارة تحديات من نوع جديد تتصل بتحسين جودة التعليم الماقبل المدرسي وإعادة هيكلة قطاع الطفولة ، على الأقل من ناحية البرامج وتجديدها ومراقبتها من ناحية الجودة. تبلغ نسبة الأطفال المستفيدين بالسنة التحضيرية بالقطاع العمومي 57.3 % وبالقطاع الخاص 30.8 % وتناهز بالكتاتيب 12 % ومع ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في معاضدة جهود الدولة في تعميم السنة التحضيرية دون المتوقّع.

كما تشير معطيات وزارة التربية الى تطور في عدد المدارس المحتضنة لأقسام تحضيرية في القطاع العمومي إلى 45351 سنة 2013/2012 مقابل 7667 سنة 2002/2001 موزّعين تباعا على 2329 و386 فوجا.

جدول 8: تطور مؤشرات السنة التحضيرية بالقطاع العمومي

السنة الدراسية	2002/2001	2007/2006	2013/2012
المدارس	362	1533	2055
الأفواج	386	1633	2329
الأطفال	7667	29910	45351

نسبة الفتيات (%)	2.48	0.48	48.8
المربون	386	1633	2293
متوسط كثافة الفوج	19.9	18.3	19.5
معدل عدد الأطفال للمربي الواحد	19.9	18.3	19.8

المصدر: وزارة التربية 2015

وعلى الرغم من الجهد الذي تقوم به الحكومات المتعاقبة، فانه ثمة اعتقاد بان الاستفادة الحاصلة للأسر من القطاع العمومي، هي في تراجع، من حيث أنها لم تتقدم بالأوضاع ولم تتحسن، عملا بمقولة بان من لا يتقدم في عالم المعرفة، يتأخر رغما عنه. إلى ذلك فانه لا تتوفر الى اليوم تقارير تقييميه لعمل هذه المؤسسات، والتي يشكو العاملين فيها من قلة فرص التكوين، والمقتصرة غالبا على مؤسسات اقليم تونس والمدن الكبرى.

الى ذلك يمكن ان نلاحظ بأنه الى جانب مسالة الجودة ، فيما يتعلق بطرق التنشيط والايقاظ الحركي والذهني المبكر للطفل، ثمة الضعف المسجل في مستوى البنى الارتكازية والجاهزية داخل تلك المؤسسات. من هنا يأت التشخيص المتصل بانعدام الفضاءات الصحية والرياضية والاساسية كانعدام وجود دورة مياه (بنسبة 1,4 بالمائة) وانعدام قاعات للأكل (بنسبة 41,3 بالمائة) وهي نسبة كبيرة وتشمل المؤسسات الخاصة والعمومية في وقت واحد. ومن ذلك ايضا، هو أن 38 بالمائة من الاولياء يرون بان المؤسسات ينقصها دورات مياه مناسبة ، وهي نسبة تقارب 4 من 10 أسر أو ولي وولية .

الرسم 16:

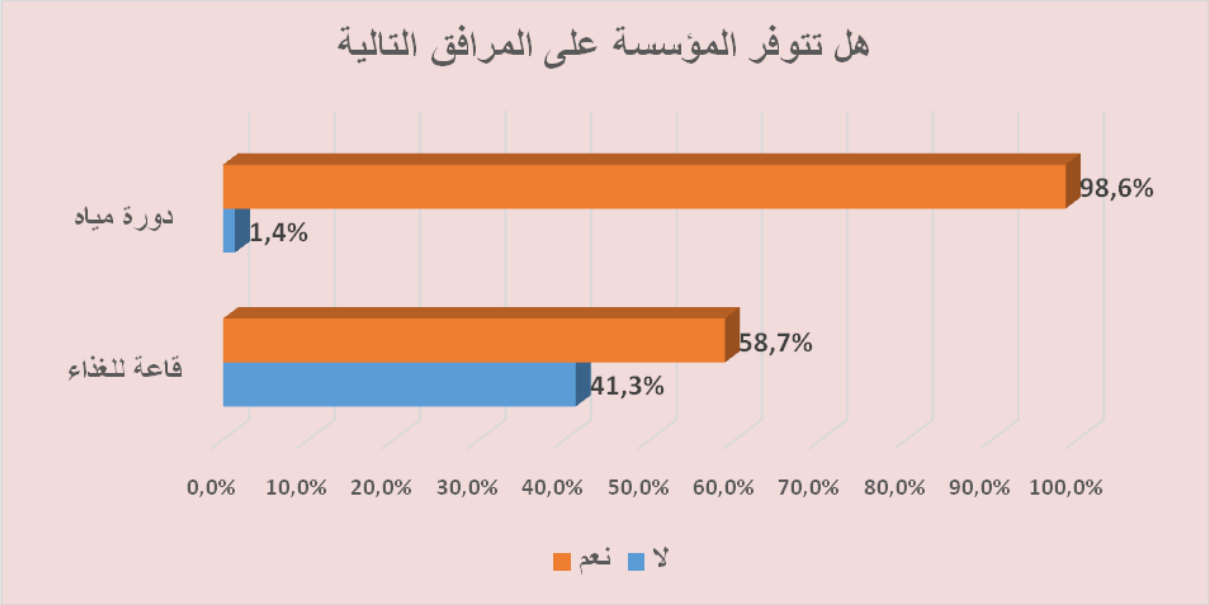

أما وفيما يتعلق بفرضية خط الانطلاق الاعوج، فتتمثل في الوضع اللامتكافئ لبرامج رياض الأطفال مقارنة ببرامج "التحضيري" العمومي والتحضيري "الخاص" والكتاتيب وان كانت جد قليلة. ومن منظور سلطة الاشراف في قطاع الطفولة، يعمل المتفقدون على التأكيد على مخاطر التعلم واتقان اللغات والحساب، وأهمية تطوير الأنشطة الذهنية الحركية عبر اللعب، في حين تقوم المدارس التحضيرية الخاصة بإعداد فعلي ممنهج للأطفال اعدادا لدخولهم تجربة التعليم المدرسي.

خامسا: الحياة المدرسية: معارف بلا سياق

تبدو الحياة المدرسية كصورة مصغرة للحياة الاجتماعية في أماكن وأوقات مخصصة للتنشئة داخل المحيط المدرسي بواسطة أنشطة تفاعلية متنوعة تشرف عليها هيئة تدريس وإدارة ويسهم فيها مختلف الشركاء الفاعلين في اطار انفتاح المؤسسة على محيطها باعتباره امتدادا للبيئة المدرسية.

الانشطة الثقافية والرياضية:

في ديسمبر 2009 تم الغاء إدارة الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية، الأمر الذي قلص من الأنشطة الثقافية في المؤسسات التربوية على المستوى الجهوي

والـــوطني. كمـــا كـــان مـــن تـــداعيات الغـــاء ادراة الأنشـــطة الثقافيـــة والاجتماعيـــة والرياضـــية بروز حالة من الفراغ نتيجة تراجع مستوى التنشيط الثقافي.

وبصـــفة عامـــة يـــري التلاميـــذ ان الانشـــطة المدرســـية غيـــر كافيـــة ولا تســـتجيب غالبـــا لقـــدراتهم. وثمـــة مســـائل تتصـــل بالصـــعوبات فـــي مســـتوى القـــدرات اللوجســـتية للمـــدارس، مـــن قبيـــل وفـــرة الملاعـــب والتجهيـــزات. لكـــن ثمـــة فـــي المقابـــل تحـــديات أخـــرى تتصـــل بتـــدني التنســـيق مـــع الجمعيـــات الرياضـــية أو بانعـــدام التنســـيق مـــع الســـلط البلديـــة لتوظيـــف فضـــاءات متاحـــة وغيـــر تابعـــة بالضـــرورة الـــى المؤسســـات التعليميـــة. وينطبـــق مثـــل هـــذا الوضع بدرجة أكبر على المدارس الابتدائية.

الانشطة العلمية وفضاءات المراجعة

تســـجل نتـــائج الدراســـة وجـــود نقـــص فـــادح فـــي فضـــاءات ممارســـة الانشـــطة العلميـــة والمخبريـــة وفضـــاءات المراجعـــة. علـــى أنـــه وفـــي أكثـــر مـــن حالـــة يـــتم وصـــفها يلاحـــظ انعـــدام قاعـــات المراجعـــة داخـــل المؤسســـات ممـــا يتـــرك المجـــال مفتوحـــا أمـــام مغـــامرات الشارع ومخاطر الانحراف.

التوعية الصحية والرعاية

هنـــاك نقـــص واضـــح فـــي نوعيـــة الخـــدمات الصـــحية بالمدرســـة اكثـــر مـــن 50 % مـــن العينـــة تـــري ان المدرســـة لا تـــوفر ســـبل الوقايـــة مـــن المخـــاطر الصـــحية و ان هـــذه المؤسســـات لا يوجـــد بهـــا غرفـــة للتمـــريض كمـــا يـــري الاوليـــاء 60 % مـــن الاوليـــاء انـــه لا يـــتم الاتصـــال بهـــم فـــي الوقـــت المناســـب. كمـــا ان المدرســـة لا تســـتعين بمختصـــين مـــن المجتمـــع المحلـــي للمساعدة في تقديم الرعاية الصحية

الارشاد النفسي والأكاديمي

تظهـــر النتـــائج غيـــاب تـــام للمرشـــد التربـــوي و الاحصـــائي النفســـي الاجتمـــاعي فـــي المدرســـة الابتدائيـــة و بالتـــالي فـــان الاحاطـــة و مراقبـــة الحـــالات الاجتماعيـــة مفقـــودة . كما انه هناك عدم الاهتمام بالبرامج الوقائية للمشكلات السلوكية للمتعلمين.

المشاركة المجتمعية

تبين النتائج ان الانشطة التوعية المجتمعية لا تزال شبه مفقودة بالابتدائي اذ أن 88 %من التلاميذ لا يشاركون في عمل النوادي والجمعيات الخيرية والمدنية و81 % منهم لا يهتم بالمشاركة في انتخابات رئيس القسم كما ان المشاركة في وضع قواعد ونظام العمل بالقسم غير متوفرة.

اشكال التأديب

تبين النتائج ان العنف اللفظي والبدني وكذاك الاهانة المتبادلة هي الاشكال الاكثر تداولا للتأديب بالمدرسة. وبشكل عام، يمكن القول بأن استنفاد المدرسة للوسائل التربوية العادية في التعامل مع بعض الحالات المخلة بالسير الطبيعي للتدريس، يضطرها الى إجراءات استثنائية ضمن إطار قانوني منظم من حيث المبدأ. وبشكل عام، فان انتظارات الأولياء قد تذهب في عمومها في اتجاه تثبيت عناصر الاستقرار المؤسسي مع استعمال الشدة في التجاوزات التى باتت أكثر خطورة من الناحية النوعية.

فضاء الاتصال والانترنت

هناك تباين بين مستوي توفر شبكة الانترنيت بالمدرسة ودرجة استغلال ذلك. فبينتها غالبية المدارس متصلة بشبكة الانترنيت 70% إلا انه لا يتاح إلا ل 20 % من التلاميذ كما ان 70% من المدارس لم تحدث موقعا رسميا لها و لم تهيا قاعدة بيانات خاصة بالمعلمين.

الزمن المدرسي والحصص

يرى عدد هام من الأولياء بأن نظام الحصص الصباحية هو صيغة ملائمة ومطلوبة، وهو ما يراه أيضا جانب هام من التلاميذ (76%) مع وجود 17% ممن يحبذون الحصص الصباحية والمسائية. على أنه وعندما يتعلق الأمر بتقديم مقترحات فيما يتعلق بإدارة الوقت الإضافي المسائي فان الأراء تتغير لتصبح أكثر ترددا، خصوصا إذا كانت الام تعمل خارج البيت.

الرسم 17:

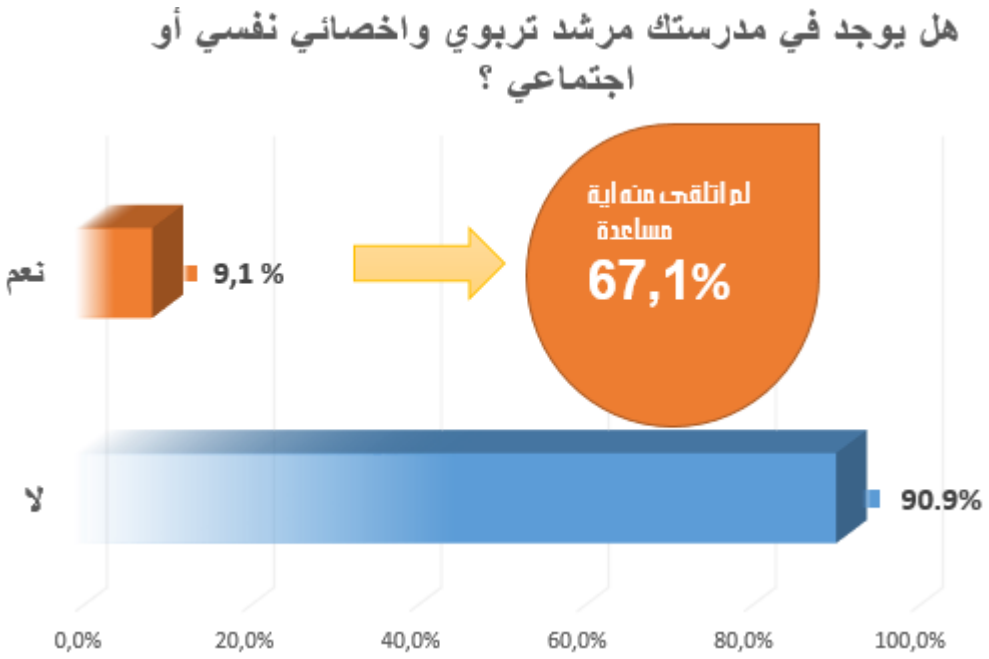

الرسم 18:

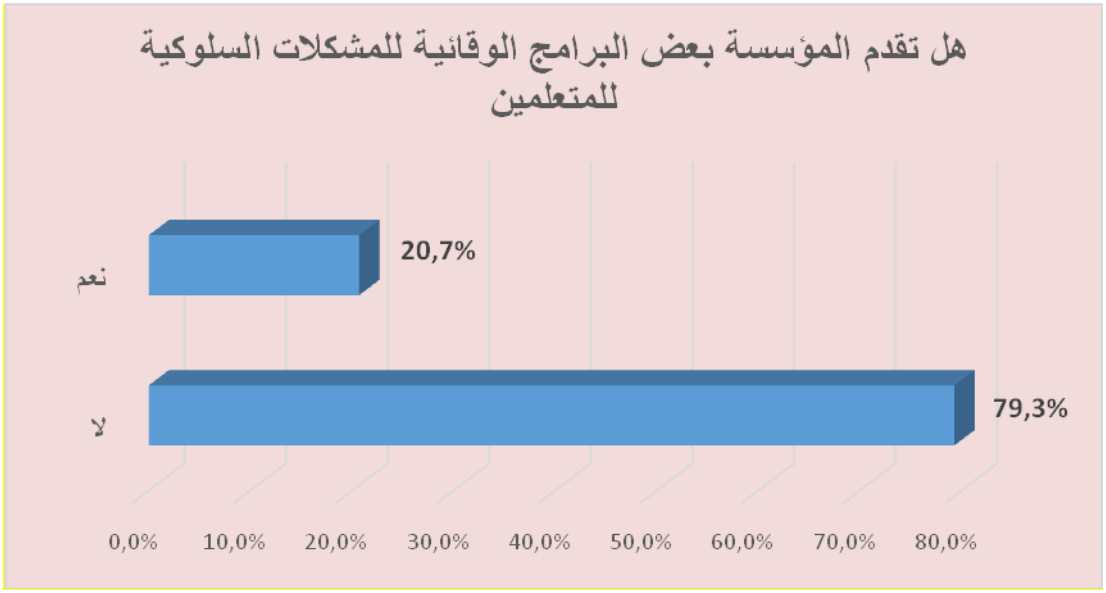

الرسم 19:

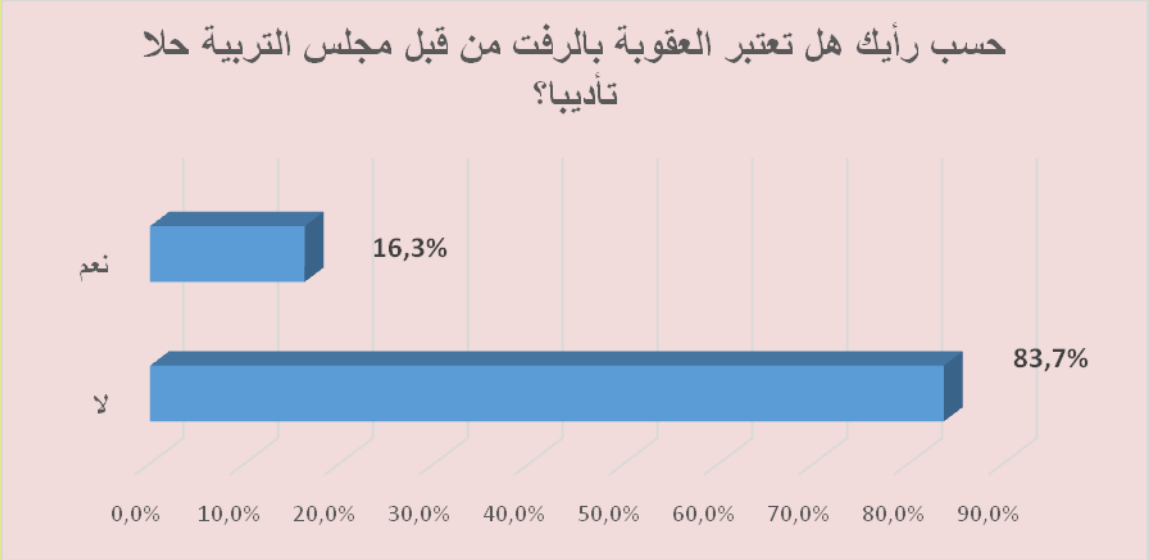

الرسم 20:

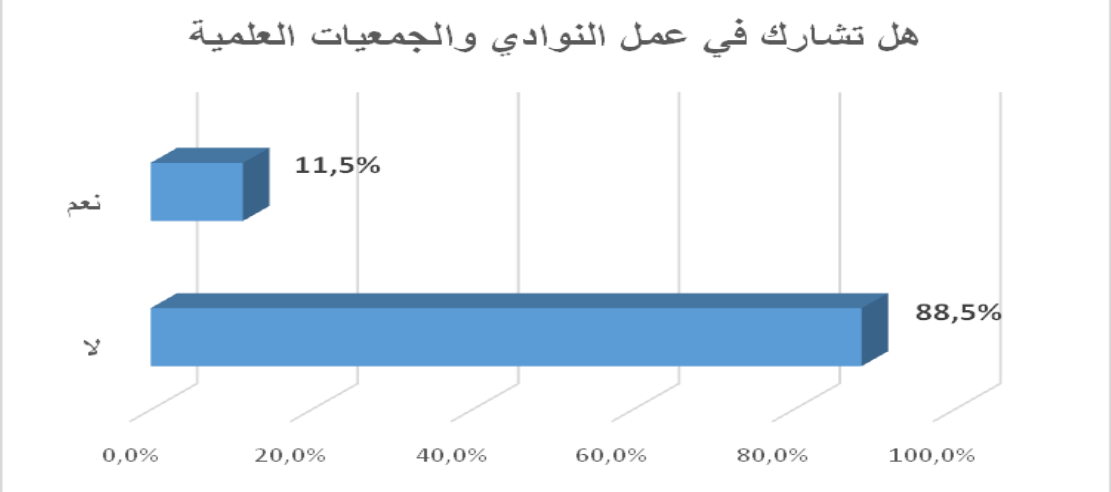

سادسا: التكوين المهني أو مآل الانقطاع وعقوبة الراسبين.

يمثل التكوين المهني، بالرجوع للقانون عدد 10 لسنة 2008، مكونا أساسيا من مكونات المنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية ورافدا من روافد تأهيل الشباب مهنيا وثقافيا واجتماعيا، ولتنمية القدرات المهنية للشغالين، ولتمكين المؤسسات

الاقتصادية من تحسين أسباب إنتاجيتها والرفع من قدرتها التنافسية. على أن مواقف الأسرة التونسية الى هذه المنظومة تبقى في الغالب متترددة، ان لم تكن سلبية، نتيجة العديد من التصورات المتصلة اما بالخبرة المعيشة لواقع التكوين المهني ولمحدودية آفاقه والصورة النمطية التي تحوم من حوله.

يتكون مسار التكوين المهني، بصيغته الحالية المنفصلة عن المسار التربوي النظامي، من ثلاث مراحل:

- مرحلة أولى تختتم بشهادة الكفاءة المهنية وتفتح للذين واصلوا الدراسة إلى نهاية السنة التاسعة من التعليم الأساسي،

- مرحلة ثانية تختتم بمؤهل التقني المهني وتفتح للذين واصلو الدراسة إلى نهاية السنة الثانية من التعليم الثانوي وكذلك لحاملي شهادة الكفاءة المهنية،

- مرحلة ثالثة تختتم بمؤهل التقني السامي وتفتح لحاملي شهادة البكالوريا وكذلك لحاملي مؤهل التقني المهني الناجحين في مناظرة وفقا لشروط محددة.

ومن منظور مجتمع الأسر وكذلك التلاميذ فانه يمكن أن نسجل حالة من التوصيم السلبي للتكوين المهني، لا شك بأن لها علاقة مباشرة بوضعيته الحالية، على الرغم الذي بذلته وتبذله الحكومات المتعاقبة.

التكوين المهني كملجئ وعقوبة بعد الفشل:

توجد في نظر الأولياء والتلاميذ، أسباب مختلفة من وراء الموقف السلبي من منظومة التكوين المهني كمسلك للمهارات وللمعرفة التطبيقية، ربما قد يكون من أهمها، الانفصال الذي حدث تاريخيا بين مسارات التربية ذات المهارات المتعددة، والمهن والمعارف. ونتيجة لذلك، ظلت المنظومة الوطنية للتكوين المهني تشكو إشكالات عميقة يمكن تلخيصها في إشكالات أهمها: غياب رؤية شاملة وموحدة لمنظومة تنمية الموارد البشرية تحدد أهداف ودور التكوين المهني وموقعه صلب المنظومة التربوية لا بعيدا عنها أو بمعزل عنها.

لقد كان الارتباط السلبي بين منظومة التكوين المهني من ناحية ومخرجات الانقطاع المدرسي والرسوب، هو الطريقة الأكثر صعوبة وتعقيدا في الربط بين التربية

والتعليم والمهن. وقد أدى هذا الربط المعكوس والمختل الى تحويل الانقطاع والفشل المدرسي الى مقدمة لدخول عالم المهن والمهارات في الوقت الذي كان من المفروض بأن يحدث العكس من ذلك تماما.

في هذا الصدد، تبين نتائج الدراسة هذه الصورة المعكوسة من خلال عدد مهم من المؤشرات ومن أهمها:

- أن عددا هاما من رواد المنظومة التكوينية للمهن، قد جاءا في الغالب من تجارب انقطاع عن التعليم (29 بالمائة) أو من حالات اكراهية وضرورية امتثالا لأمر أحد الأولياء. ومثل هذا الأمر يعطي انطباعا راسخا لدى الجميع بأن منظومة التكوين المهني ستضل في النهاية مرتبطة بالمنظومة التربوية.

- يتأكد من خلال ذلك أيضا ، بأن الميزة الأكثر وضوحا لمنظومة التكوين المهني ، هي من دون شك انعدام "الرؤيا" ، حيث يفكر 15 بالمائة من رواد المنظومة وبشكل جدي مغادرتها في أقرب فرصة ، بدعوى : عدم الايمان بجدواها في الحصول على عمل أو من بدعوى التخطيط للهجرة (43 بالمائة) ، سواء أكان ذلك تحت عنوان الهجرة السرية او الهجرة المنظمة.

التكوين المهني بلا محيط مؤسسي

- تؤكد نتائج الدراسة بأن أكبر معضلة تواجه المتكونين في علاقة بالمؤسسة الاقتصادية هي من دون شك، تلك المتعلقة بصعوبة العثور على تربصات ، حيث يظهر يوما بعد يوم الى أي حد هو من الصعب العثور على مؤسسة متعاقدة . كما يؤكد 62 بالمائة من رواد المؤسسات التكوينية بأن الواسطة والتدخلات هي المدخل الوحيد لعالم التربصات ضمن المؤسسات سواء أكانت تلك المؤسسات كبيرة، متوسطة أو صغرى.

الرسم 21:

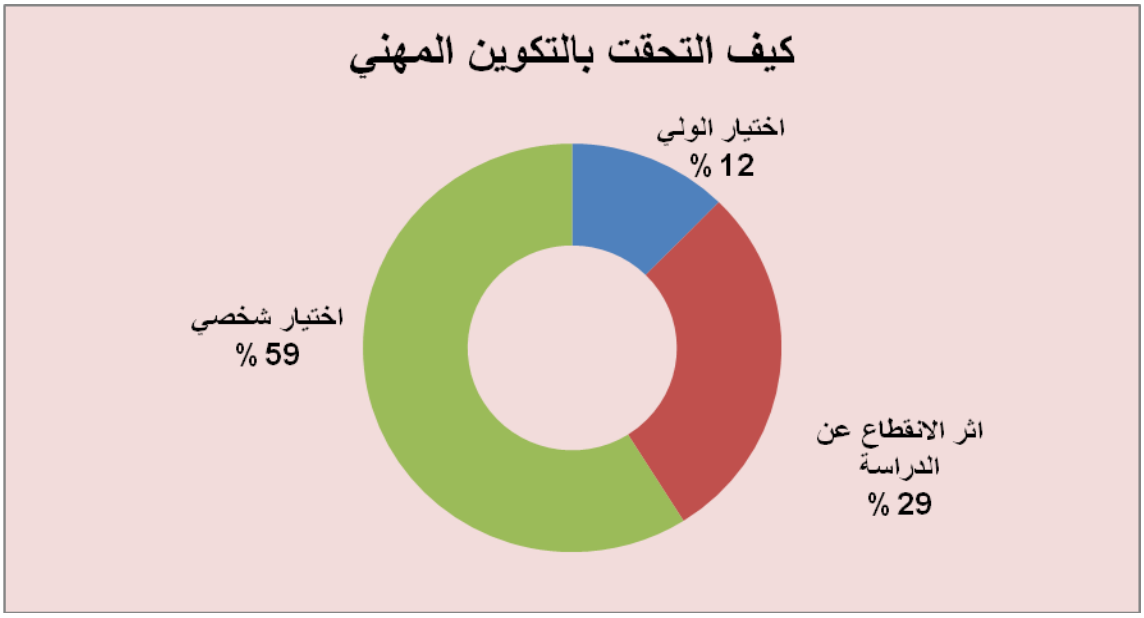

الرسم 22:

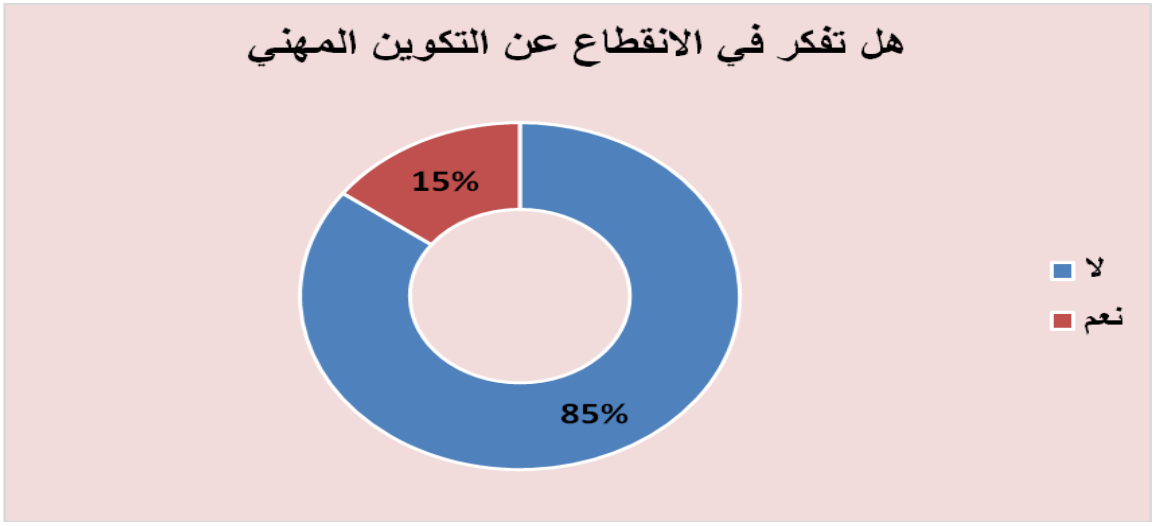

أمـــا ومـــن ناحيـــة التـــأطير، فيؤكـــد رواد مؤسســـات التكـــوين وبنســـبة 2-بالمائـــة بـــانهم لا يجـــدون مـــؤطر ، كمـــا يشـــتكون أيضـــا مـــن ســـوء المعاملـــة وهـــو مـــا يشـــمل أساســـا المتربصات من البنات في المناطق الريفية وشبه الريفية وحتى في المدن.

الرسم 23 :

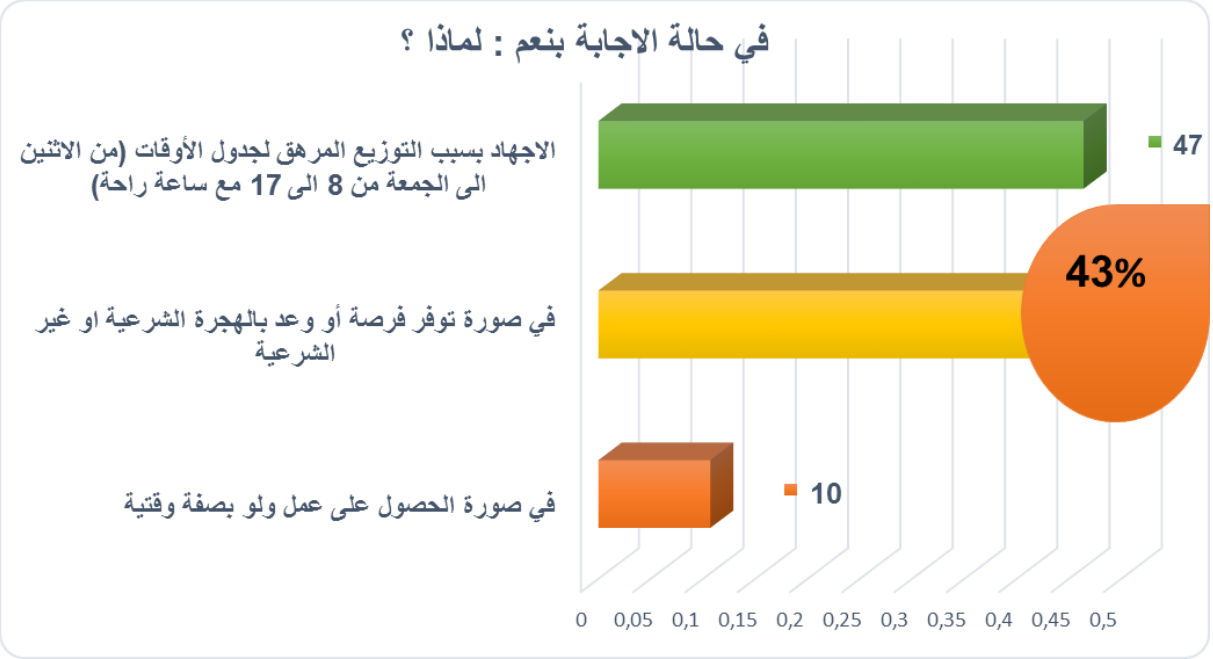

أمـا وفيمـا يتصـل بالصـورة النمطيـة للتكـوين ـ فهـي فـي نظـر الأغلبيـة جـد سـلبية ممـا يـؤثر بشـكل غيـر ملائـم علـى نفسـية المتكـون وعلـى تصـوره لقيمـة العمـل ولقيمـة المهـن من خلال نظرة المجتمع اليه والى مجال تكوينه.

الرسم 24 :

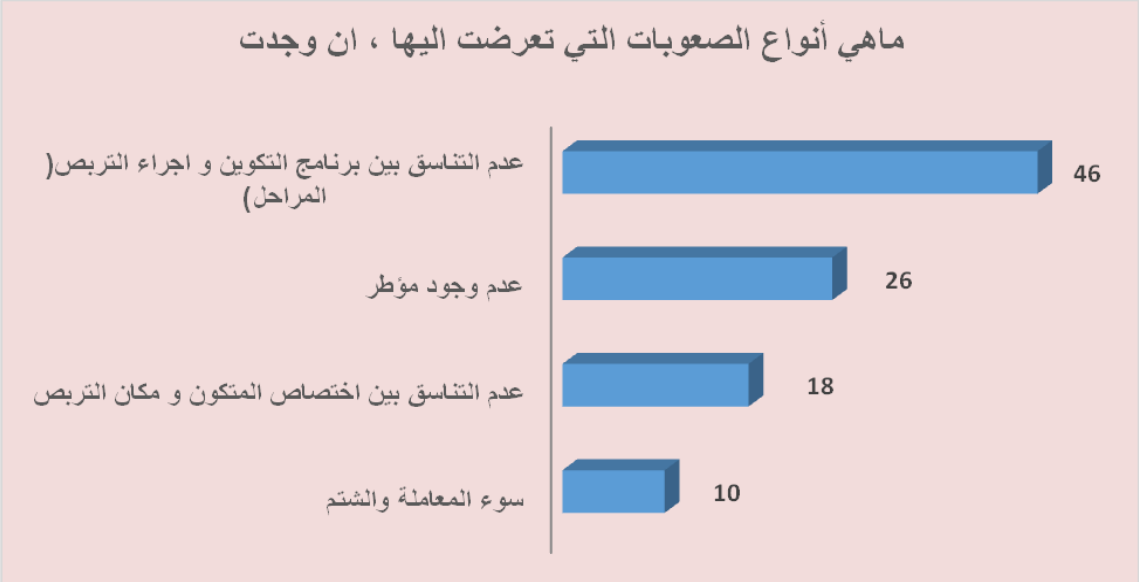

الرسم 25:

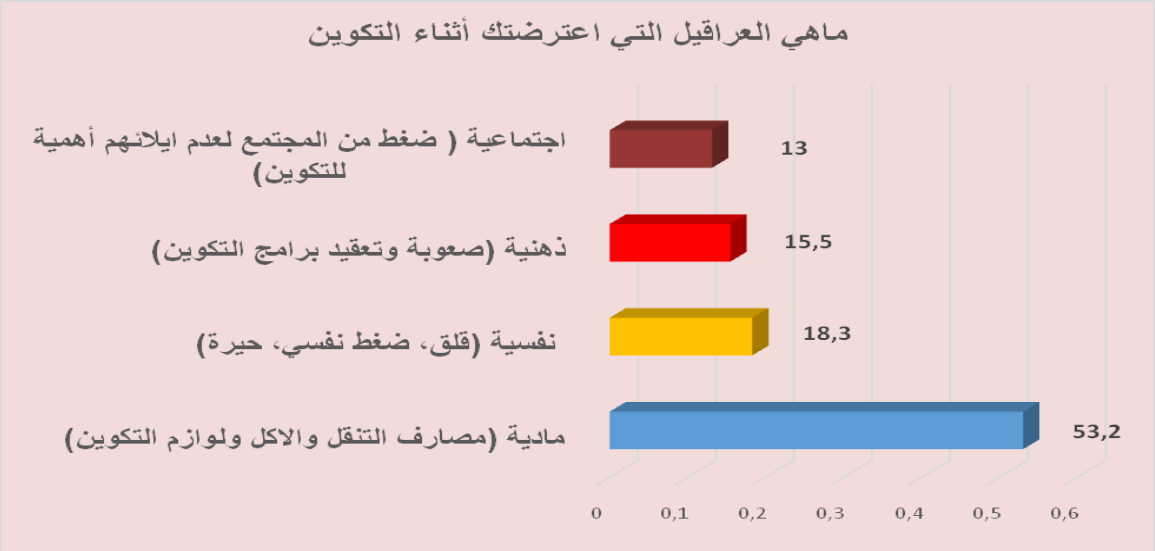

سابعا: المنقطعون: مستودع الأزمات

يمكن ان نفسر تردد المواقف من حالة الانقطاع من خلال التطور الملحوظ للانقطاع في مختلف المراحل حيث ارتفع من 1,2 بالمائة الى 10 بالمائة في بعض المستويات وبعض الولايات مع تمركز واضح في التعليم الأساسي. وتصل كلفة الانقطاع المدرسي سنويا الى 345 مليون دينار أي ما يعادل حسب بعض التقديرات 13

بالمائة من ميزانية وزارة التربية. (ما بين كلفة رسوب 137 مليون دينار و 207 مليون دينار كلفة انقطاع). وحسب البيانات التي جاءت في نتائج الاستبيان فان النسبة الأكبر من المنقطعين من العينة، كانت قد غادرت مقاعد الدراسة في مرحلة الإعدادي **52,3** % و هي تمثل اعلي نسبة في كل الولايات كما نلاحظ ان نسبة الانقطاع في المستوى الابتدائي لا تزال مرتفعة(**13,9** %) رغم تراجعها حسب إحصائيات وزارة التربية و التعليم .

الرسوب ثم العائلة:

هذا وقد طرح الاستبيان على المنقطعين سؤالا حول سبب الانقطاع عن التعليم في نظرهم، لتحديد السبب الرئيسي من بين عدد من الأسباب كالزواج او دواعي الصحة او الشغل او لطرد او لدواعي عائلية او للرسوب ، حيث أكد 44 % منهم بأنهم انقطعوا بسبب الرسوب الذي اعتبر السبب الاكثر تأثيرا في الانقطاع و بدرجة اقل الاسباب العائلية 29.2%

توجد مداخل عديدة لتفسير عوامل الرسوب ، كعامل حاسم في عملية الانقطاع: منها ما يتصل بالصورة النمطية السائدة لدور التعليم داخل المجتمع وعدم قيامه بمهمة المصعد الاجتماعي ، ومنها يتصل بصعوبات التعلم الناتجة عن عوامل تتصل بالراس المال الثقافي واللغوي للأسر، ومنها أخيرا ما يتصل بطبيعة المنافسة داخل المدارس والتي باتت تقوم في جانب كبير منها على عامل "تسويق" الخدمة العمومية داخلها من خلال الدرس الخصوصي.

الرسم 26:

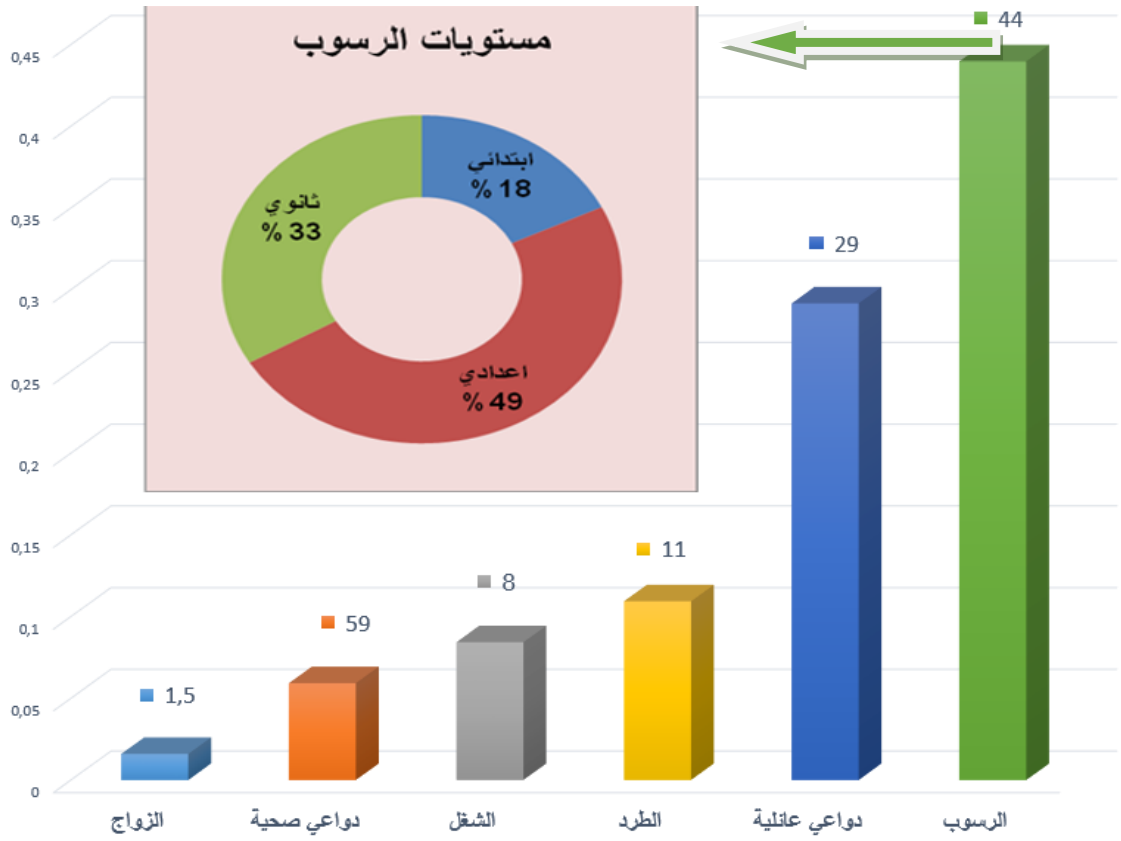

الولايات الأكثر انقطاعا:

اما على مستوى الجهات فلقد أكدت الدراسة بأن ما يقارب (36.4 %) من المنقطعين هم في ولاية القصرين ولم يتجاوز عامة المستوى الابتدائي اضافة الى ولايات اخرى مثل صفاقس و الكاف و بن عروس و التي الديها هي الأخرى ، نسبا لافتة في الانقطاع في هذا المستوى . في المقابل فان ولايات اخرى مثل قبلي 66.7 % و قفصة 58.3 % و سيدي بوزيد 55.2 %تحتل الصدارة في الانقطاع في مستوى التعليم الثانوي و تحديدا شعبة الآداب .

العلاقة مع الإطار التربوي

يشتكي ،معظم ، المنقطعون من صعوبة الحصول على مساعدة من قبل الاطار التعليمي أو الإداري كلما أرادو تجاوز نداء الانقطاع . و لعل هذا ما انعكس سلبا على تقييمهم لظروف الدراسة في مؤسساتهم حيث ان 79.9 % من المنقطعين لم يطلبوا ابدا المساعدة من اطار التدريس لتجاوز المشاكل الدراسية

تراجع مستوى النتائج وعلاقته ببيداغوجيا التدريس

أما وفيما يتعلق بمستوى وبطرق التدريس ن فهي تأت في المرتبة ما قبل الأخيرة من العوامل الدافعة الى الانقطاع. ولعل هذا ما يفسر تقييم هؤلاء المنقطعين لنتائجهم الدراسية خلال السنتين خاصة بالرديئة 53,7% ثم عادية 41,2% مقابل نسبة 5,1% فقط منهم افادوا ان نتائجهم كانت جيدة، و لعل هذا ما اعاده 50.7% الى صعوبة البرامج التي درسوها. و الى ارتفاع عدد ساعات الدراسة الاسبوعية حيث اجمع 44.3 % ان عدد ساعات الدراسة كثيرة و راى ما يقارب 60% منهم (59.4%) ان المواد التي درسها كثيرة .

على أن اللافت للانتباه فيه هذه النتائج ليس فقط ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بل عزوف هذه الفئة عن التوجه للتكوين المهني رغم اعتباره أحد اهم الافاق امام الشباب من ذوي التحصيل العلمي المتواضع. ورغم ان نسبة 39 % افادوا ان لهم نشاطا اقتصاديا الا ان المهن التي هم بصدد مزاولتها تنحصر بين فلاحة واشغال يومية وحرف و حراسة ...

نداء الهجرة كحل بديل :

افاد 51,5% من عينة المنقطعين انه لا رغبة لهم في هجرة خارج الوطن مقابل 48,5% عبروا عن رغبتهم في الهجرة التي حبذ اغلبهم ان تكون قانونية ، الأمر الذي لا يقلل من الرغبة الملحة في الهجرة غير القانونية على الرغم من مخاطرها وذلك بنسبة 34,4 بالمائة ن أي بمعدل يقارب 4 تلاميذ من كل عشرة تلاميذ منقطعين .

الرسم 27:

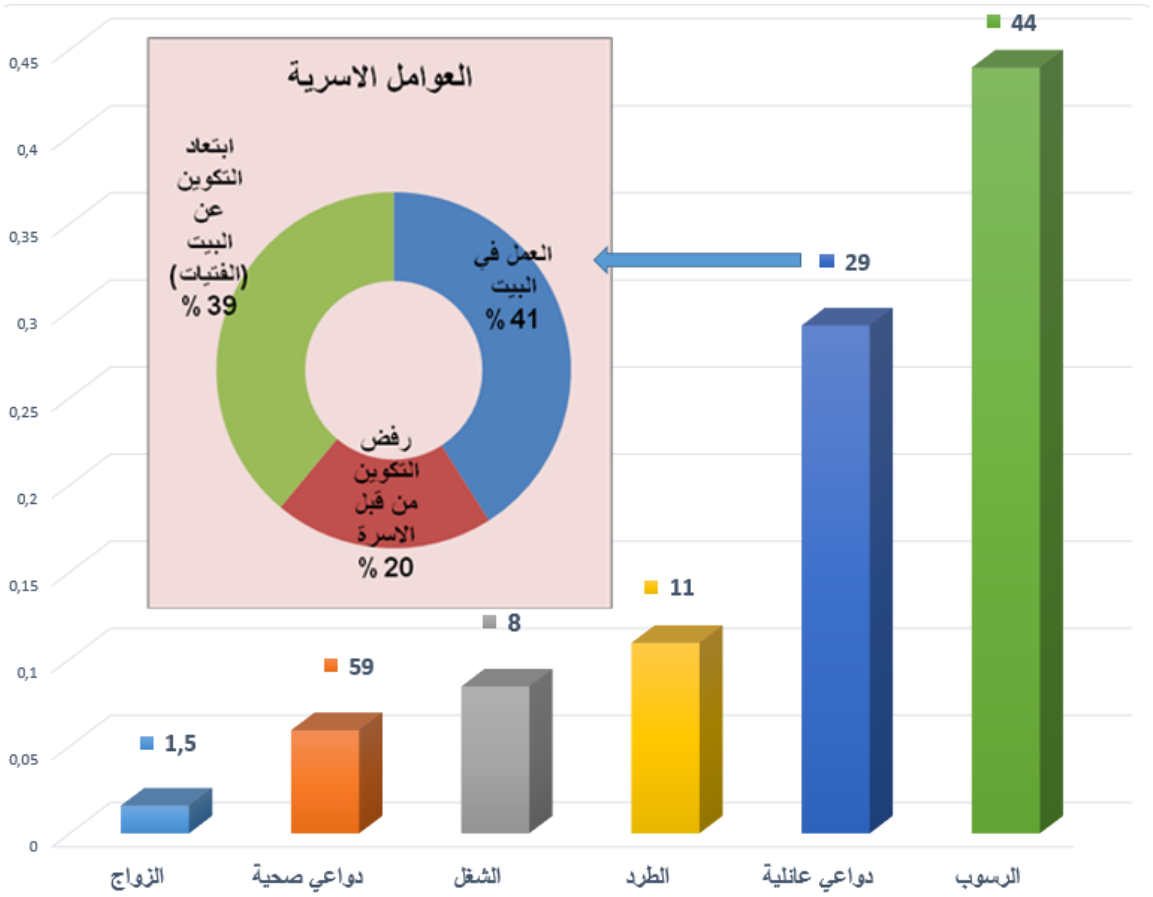
العوامل الاسرية
ابتعاد التكوين عن البيت (الفتيات) % 39
العمل في البيت % 41
رفض التكوين من قبل الاسرة % 20
0,45
0,4
0,35
0,3
0,25
0,2
0,15
0,1
0,05
0
1,5
59
8
11
29
44
الزواج
دواعي صحية
الشغل
الطرد
دواعي عائلية
الرسوب

الرسم 28:

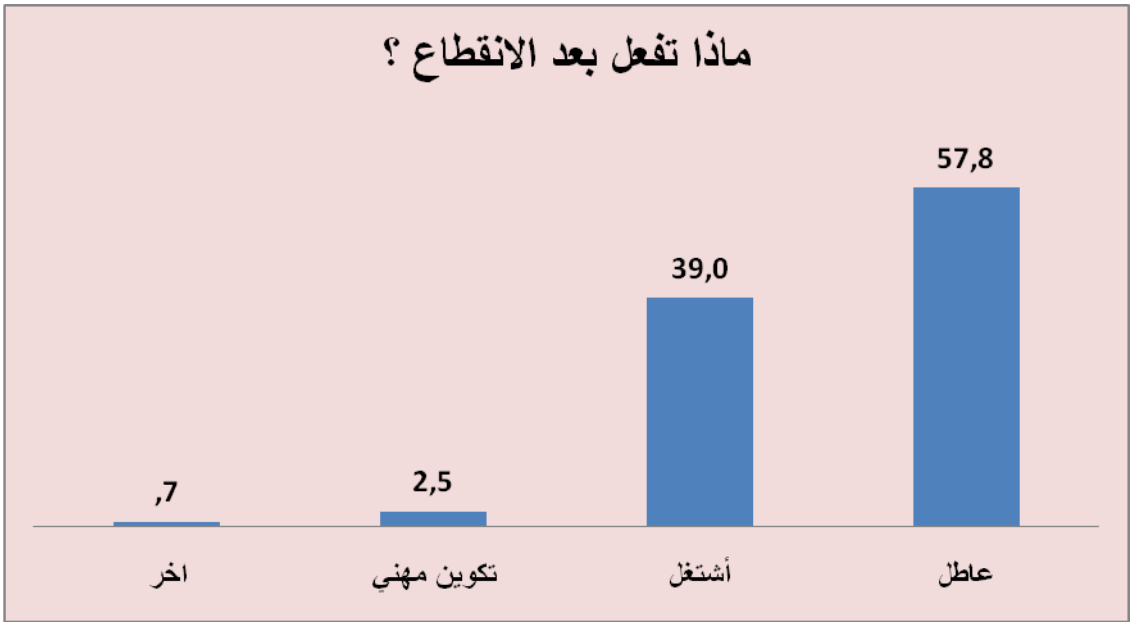

الرسم 29

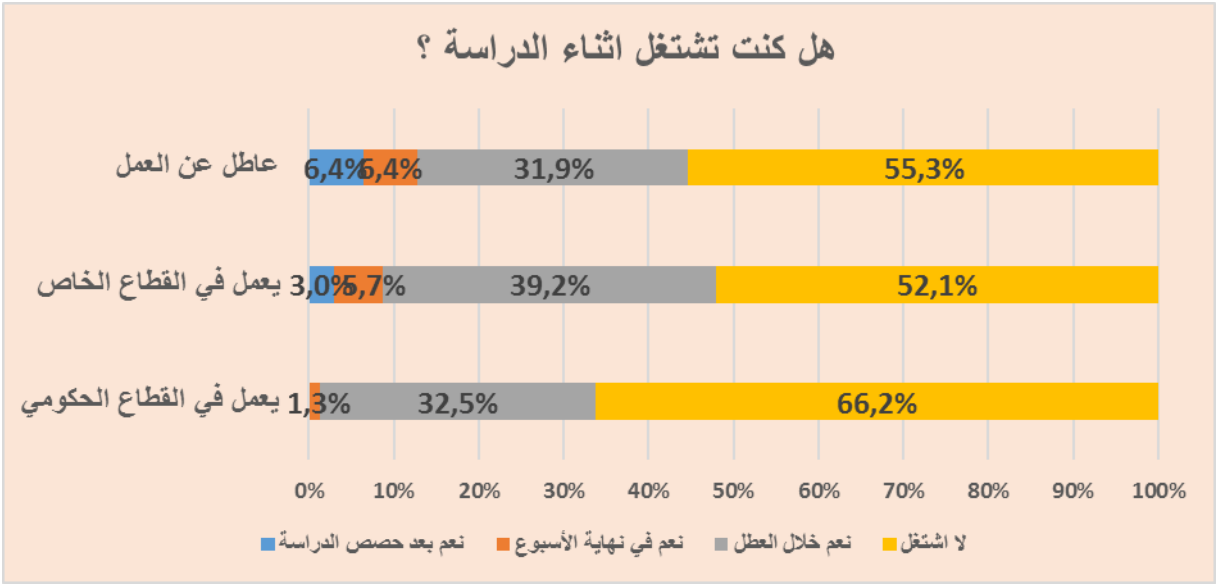

الرسم 30:

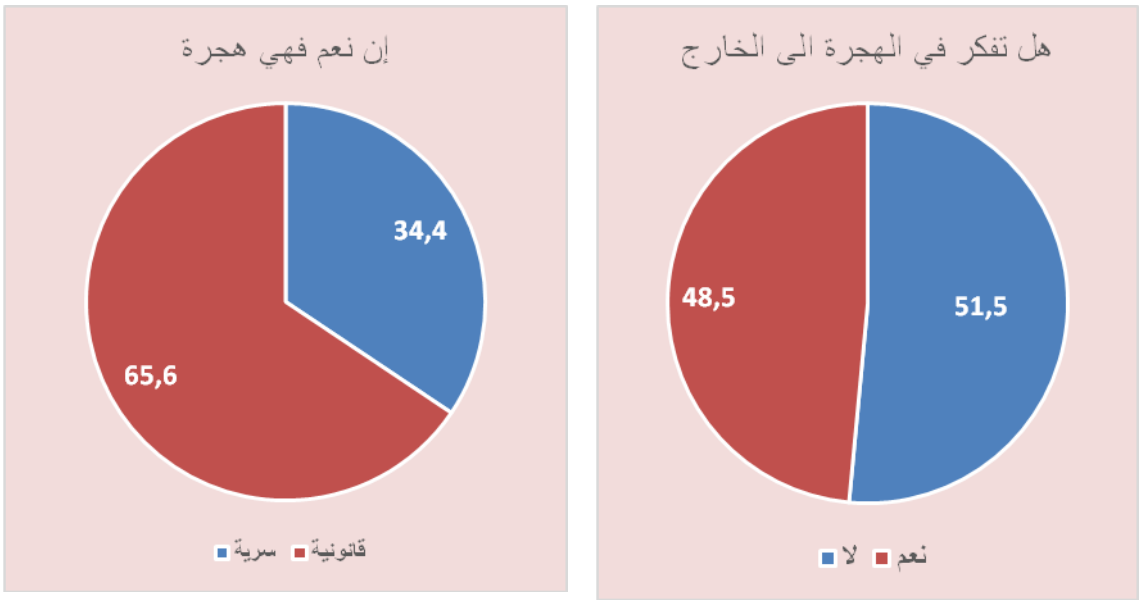

الرسم 31:

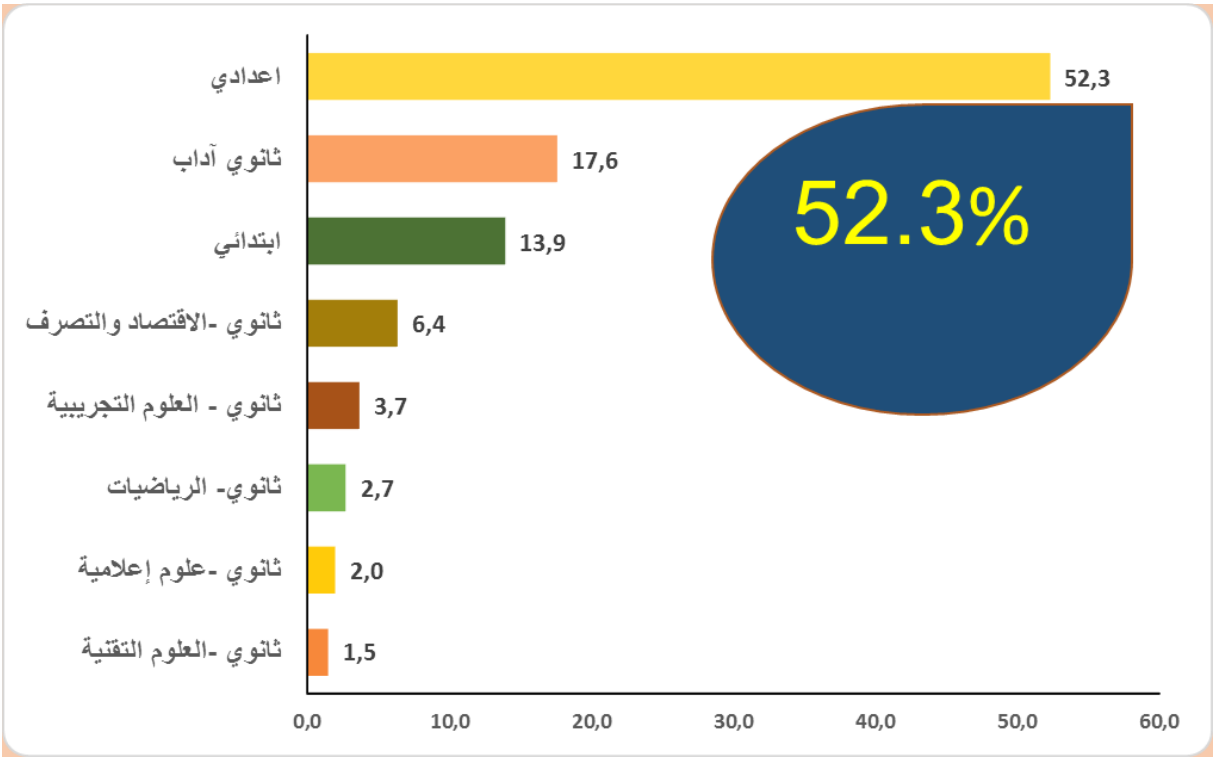

الرسم 32:

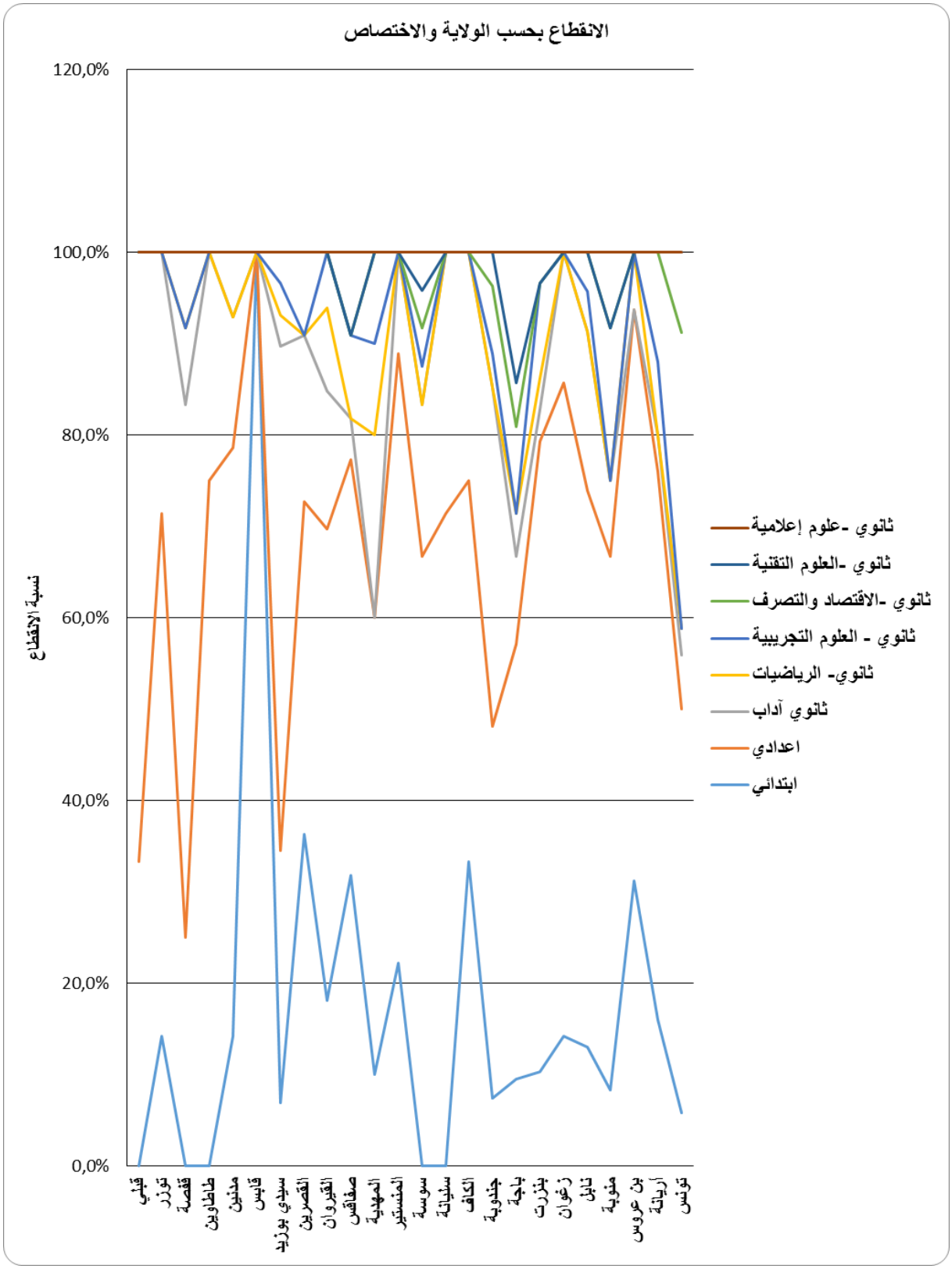
الانقطاع بحسب الولاية والاختصاص
نسبة الانقطاع
120,0%
100,0%
80,0%
60,0%
40,0%
20,0%
0,0%
ثانوي -علوم إعلامية
ثانوي -العلوم التقنية
ثانوي -الاقتصاد والتصرف
ثانوي - العلوم التجريبية
ثانوي- الرياضيات
ثانوي آداب
اعدادي
ابتدائي
قبلي
توزر
قفصة
طاطاوين
مدنين
قابس
سيدي بوزيد
القصرين
القيروان
صفاقس
المهدية
المنستير
سوسة
سليانة
الكاف
جندوبة
باجة
بنزرت
زغوان
نابل
منوبة
بن عروس
أريانة
تونس

خلاصة عامة

يمكن حصر نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1- تفهم للمطالب ولكن ليس برهن التلاميذ:

خلال فترة الصراع بين نقابات التعليم الأساسي وسلطة الاشراف، لم يطلع الرأي العام على مواقف الاسر والأولياء الا من خلال التعاليق العابرة في الشبكات الاجتماعية. وبشكل ما، فلقد كانت الأزمة، والمفاوضات لحلها، مقتصرة كليا على وزارة التربية ونقابات التعليم، مما اعطى انطباعا لدى الراي العام، والحال وأن افتتاح السنة المدرسية كانت على الأبواب، بأن التلاميذ قد تحولوا الى ما يشبه الرهينة للعمل المطلبي (رواية الطرف الحكومي) من جانب وكذلك لعدم احترام التعهدات (رواية الطرف النقابي). ان الملاحظ في هذا الصدد هو أن صعوبات انطلاق الدروس أو حالات التأخير ليست جديدة، ولا هي حالة متصلة بهذا العام الدراسي الذي تميز بتجاذبات مطلبية – إدارية، بقدر ما هي ظاهرة تعود الى العشرية الأولى مع تزايد واضح في بعض المناطق، بعد 2011.

2- **عودة متررددة وقلة حضور المورد البشري، خصوصا في الولايات ذات المنحى الانقطاعي** : فعن السؤال المتعلق بتقييم انطلاقة العام الدراسي في مختلف مؤسسات التعليم الابتدائي، رأت الأغلبية من العينة بأنها قد تمت في ظروف عادية وضمن الوقت المحدد. (73,3 بالمائة). في المقابل رأى ما لا يقل عن 17.2%بالمائة بأن احترام هذا الموعد من قبل معظم المؤسسات، لم يحل ودون تسجيل حالات تأخير عديدة عطلت انطلاق الدروس. كما يمكن اعتبار ظرفية العودة بالنسبة الى المستويين الاعدادي والثانوي بكونها أكثر سلبية من ظرفية التعليم الابتدائي بشكل عام، وقد تميزت بكونها أكثر بطئا من ناحية نسق انطلاق الدروس (بفارق 10 نقاط مئوية عن انطلاق الدروس في المستوى الابتدائي) وكذلك بكونها الأكثر عرضة لظاهرة تعطل الدروس نتيجة غياب التلاميذ (بفارق 1,5 نقطة مئوية) والأكثر عرضة للتأخر في تعيين الإطار التعليمي الملائم (بفارق 4 نقاط مئوية).

3- **حوار متواصل ولكن في غياب مشاركة فعلية لممثلي الأولياء ولممثلي التلاميذ:** مع انطلاق الحوار الوطني حول إصلاح المنظومة التربوية، تكاثر الحديث عن تشريك المهنيين وكذلك الأولياء إضافة إلى سلطة الإشراف في عملية الحوار ضمن عملية تشاركيه تهدف إلى إعادة تصحيح مسارات الإصلاح السابقة. في هذا الصدد، طرح فريق العمل على المستجوبين سؤال: هل شاركتم في الحوار القائم حول إصلاح المنظومة التربوية؟ وقد كانت الأجوبة كالتالي:

- حجم الفئات المشاركة من العينة 27,6 بالمائة
- حجم الفئات غير المشاركة 72,4 بالمائة

والواضح بأنه في حين ترى الأغلبية أهمية أن يكون هذا الحوار مجتمعي بمعنى ألا يقتصر على الخبراء والمهنيين، لان الهدف منه هو المستهلك التربوي (الاسر والمتعلمين، تستمر الأطراف الراعية له في إعادة العمل بتقليد "الاستشارات" القائمة على الحوار العمودي وعبر هياكل الإدارة غير المحايدة. ان فكرة بعث مجلس أعلى للتربية يمكن أن يشرف على مصير العملية الإصلاحية باستقلالية عن الايادي التنفيذية وعن مجموعات الضغط سيكون على الأرجح هو الخطوة الأساسية في الطريق الصحيح.

4- **حوكمة جديدة تساعد على تطوير الميزانية العمومية للتربية:** تتجه معظم المواقف الى اعتبار تزايد الميزانيات الاسرية في سياق العملية التعليمية: (تنقل، أدوات مدرسية وخصوصا الدروس الخصوصية التي تشمل ما لا يقل عن 65 بالمائة من الاسر) وكذلك تراجع نسبة النمو الديمغرافي الذي من شأنه أن يخفف من الثقل التلمذي في معظم المؤسسات بشكل تدريجي، من المبررات التي من شأنها تنسيب حجة الصعوبات التي تواجهها المالية العمومية وميزانية وزارة التربية. ويطرح كل ذلك صيغ جديدة فيما يتعلق بإعادة تنظيم مسالك تمويل العملية التربوية بشرط إعادة هيكلة القطاع افقيا (ربط التكوين مع التربية ولكن من دون السقوط في أخطاء الماضي) وعموديا من خلال إيجاد صيغ سلسلة لعقلنة المصاريف الاسرية المرافقة وإعادة توجيهها ضمن مشاركة لا يمكن أن تكون شفافة وعادلة الا في إطار تدخل فاعل للسلط الجهوية وللبلديات والتقليص مع التقليد المركزي في إدارة الشأن

التربـــوي. لـــذلك، تصـــدر مـــن بعـــض المواقـــف المســـجلة علـــى هـــامش جـــذاذات الحـــوار الخاصـــة بفريـــق البحـــث بعـــض الأفكـــار التـــي تـــدفع الـــى الاعتقـــاد بأنـــه ثمـــة وعـــي بتحـــدي النفقـــات العموميـــة علـــى التعلـــيم ، الا أنـــه وعـــي مرفـــوق لـــدى بعـــض الاوليـــاء باقتراحـــات وتصورات بديلة.

الرسم 33 :

استشراف التطور الديمغرافي للفئات الشبابية الى حدود 2039

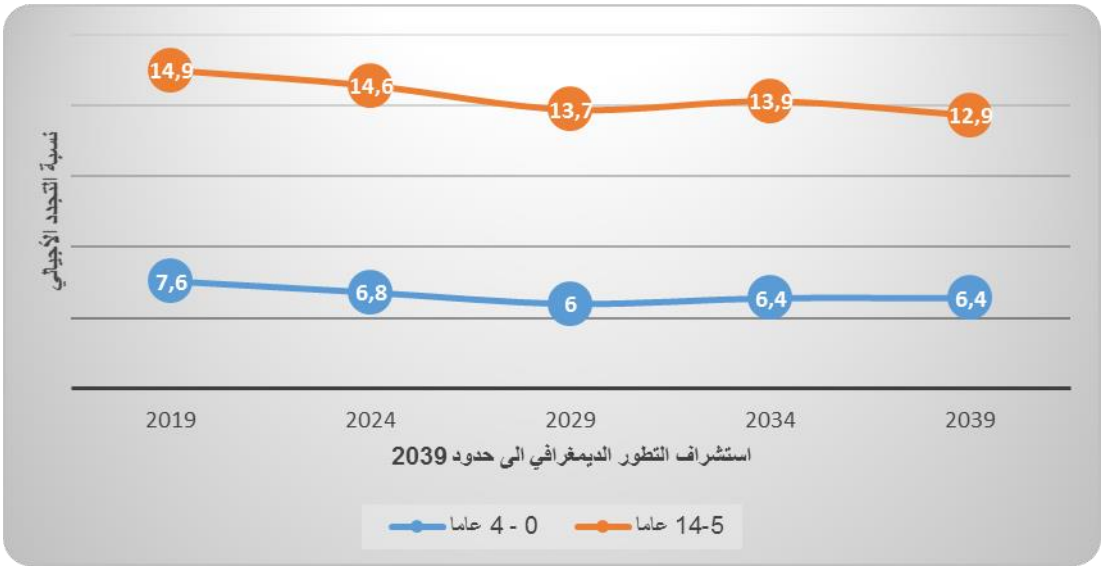

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء 2015

تشـــير المعطيـــات الاستشـــرافية الديمغرافيـــة بـــأن الفئـــات الشـــبابية ستشـــهد تراجعـــا عـــدديا فـــي تـــونس مـــن الآن والـــى حـــدود 2024 ثـــم بعـــد ذلـــك الـــى حـــدود 2039 . ويعنـــى هـــذا التوقـــع بـــأن الكلفـــة العامـــة للتعلـــيم ســـوف تشـــهد تراجعـــا أيضـــا ، أمـــام تزايـــد النفقـــات الصـــحية ونفقـــات التغطيـــة الاجتماعيـــة . ويطـــرح مثـــل هـــذا الوضـــع جملـــة مـــن الفـــرص الجديـــدة أمـــام المنظومـــة التعليميـــة لكـــي تخســـن مـــن أدائهـــا بشـــكا تـــدريجي وللبحـــث عـــن صـــيغ جديـــدة للتمويـــل وللحوكمـــة . وفـــي هـــذا الصـــدد تســـجل الدراســـة غيـــاب الحـــوار الأفقـــي (بـــين المنظمـــات فيمـــا بينهـــا وحتـــى داخـــل الأحـــزاب) أمـــام إعـــادة تكـــرار الحـــوارات العموديـــة التـــي تشـــتغل علـــى ذات المناويـــل الإداريـــة والتعليميـــة المركزيـــة القديمـــة. لـــذلك يـــرى

البعض وفي ضل انحسار الحوار على الجانبين الوزاري – والقطاعي المهني، فانه من الصعب إيجاد الحلول المنتظرة.

5- **الانقطاع:** تؤكد نتائج الدراسة بأن المنوال التعليمي متلاصق مع المنوال التنموي إذ مازالت الولايات الأكثر تضرّرا من غياب التنمية هي الأكثر عرضة للإنقطاع ولعمالة الأطفال (القصرين، القيروان، تطاوين،الكاف...إلخ). ويشكل الانقطاع المدرسي معضلة تربوية لأنه يحول ودون تطور اداء المنظومة التربوية ويحدث نزيفا في الموارد البشرية والمادية ويؤشر سلبا على مردوديتها الداخلية , تؤكد الدراسة بأن العوامل المنتجة للانقطاع المدرسي كما كشف عنها البحث الميداني عديدة ومتنوعة وهي تمس جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدرجات متفاوتة يمكن حصرها في :

- عوامل ذات تأثير شديد مثل عمالة الاطفال والزواج المبكر
- عوامل ذات تأثير متوسط كتغيب المدرس والمستوى الاجتماعي للعائلة وضعف الارشاد التربوي
- وعوامل ذات تأثير ضعيف مثل غياب قاعة المراجعة

وتعتبر المدارس الإعدادية هي الكثر عرضة للظاهرة مع وجودها المتصاعد في الثانويات اختصاص الآداب ثمّ الاقتصاد والتصرّف

6- **الدروس الخصوصية:** مع مطلع العام الدراسي تعلن *بورصة* الدروس الخصوصية انعقادها مع بدء عمليات المضاربة لمدة 10 أشهر متواصلة دون السماح لوجود خسائر مادية او تخصيص فترات استراحة او ايقاف للمعاملات. ويمكن توصيف هذه الظاهرة على انها عملية تعليم غير نظامي بمقابل يقدر بملايين الدينارات سنويا. وقد أثبتت الدراسة بأن الظاهرة أصبحت ترهق ميزانية الاسرة وتشكل اعباء مادية إضافية على حساب الحاجات الاساسية للعائلة كما تبينه البيانات الواردة في هذا البحث.

7- **التكـــوين المهنـــي:** ظلـــت منظومـــة التكـــوين المهنـــي تشـــكو اشـــكالات عميقـــة اهمهـــا افتقـــار تصـــور متكامـــل لمنظومـــة تنميـــة المـــوارد البشـــرية تحـــدد اهـــداف التكـــوين المهنـــي وموقعـــه صـــلب المنظومـــة التربويـــة لا بعيـــدا عنهـــا او بمعـــزل عنهـــا. لقـــد ادى الـــربط المعكـــوس والمختـــل بـــين منظومـــة التكـــوين مـــن ناحيـــة ومخرجـــات الانقطـــاع المدرســـي والرســـوب مـــن ناحيـــة اخـــرى الـــى تحويـــل الانقطـــاع والفشـــل المدرســـي الـــى مقدمـــة لـــدخول عـــالم المهـــن والمهـــارات فـــي الوقـــت الـــذي كـــان مـــن المفـــروض ان يحـــدث العكـــس تمامـــا حيـــث كشـــفت الدراســـة الميدانيـــة ان29 بالمائـــة مـــن رواد التكـــوين المهنـــي قـــد جـــاءوا فـــي الغالب على خلفية الانقطاع المدرسي.

8- **الـــزمن المدرســـي:** ثمـــة تجـــاوب مبـــدئي مـــع نظـــام الحصـــة الواحـــدة، الا أن تحفظـــات عديـــدة تســـجل أيضـــا بخصـــوص البـــدائل المتاحـــة لتنفيـــذ مثـــل هـــذا الإصـــلاح. يتجـــاوز مفهـــوم الـــزمن المدرســـي الخريطـــة الزمنيـــة المنظمـــة للمواســـم الدراســـية اذ يـــرتبط ارتباطـــا وثيقـــا بكـــل الاحـــداث والتفـــاعلات التـــي تحـــدث تغييـــرات فـــي الزمـــان والمكـــان دون ان تخضـــع تلـــك الخريطـــة للتحيـــين وبالتـــالي فـــان كـــل المعطيـــات الـــواردة فـــي هـــذا العمـــل الميداني تفيد ان زمنا كبيرا يهدر عند كل موسم دراسي.

FIDES
FORUM
TUNISIEN
POUR LES
DROITS
ECONOMIQUES
&
SOCIAUX

المرصد الوطني للشباب
Observatoire National de La Jeunesse

العلوم الإجتماعية
Social Science Forum